الفصل الأول

نظريات وتطبيقات فى الأمن القومي العربي

obeikandl.com

obeikandl.com

تعريف وخصائص ومجال وأهداف الأمن القومي : ـ

أدى التقدم العلمي والتكنولوجي إلى تغيير المفاهيم التي سادت في الماضي حول الأمن القومي واستناده إلى القوة العسكرية، وتعداها إلى مجالات أخرى، وأصبح الأمن القومي يقوم على الأمن العسكري، والسياسي، والاقتصادي، والجنائي، والاجتماعي [٣]، كما يمكن إضافة أبعاد أخرى لا حصر لها، تشمل أيضا الأمن العلمي، والجغرافي، والإعلامي، ومجالات أخرى متجددة تتكشف كل يوم، وأصبحت قوة الدولة هي " قدرتها على تحقيق النصر في أي صراع مع دولة أخرى، أوالتغلب على ما يمكن أن يواجهها من عقبات في طريق الوصول لأهدافها"[٤]، وعلى أي حال لن تصبح قضايا الأمن القومي حكرا على أحد أو هدفاً ثابتاً أو مجموعة من المجالات، وسيفتح الباب لعناصر لا حصر لها في المستقبل لتصبح من الأولويات القصوى للأمن القومي .

وقد أصبح من المستبعد في هذا العصر فصل القوى الرئيسية لأي مجتمع من سياسية وعسكرية واقتصادية، عن قضايا الأمن القومي، ويتوقف نجاح الدولة في الحرب على تحويلها للموارد الاقتصادية إلى قوى ضاربة [٥]، ومن المجالات المتعارف عليها في الأمن القومي المعاصر " **الأمن الجغرافي** " ويعنى بتأمين أراضي الدولة وبسط سيادتها على مجالها الداخلي، وتأمين حركاتها الخارجية ومناطق نفوذها الإقليمية والدولية، و" **السياسي** " من أجل حماية استقلالها الداخلي والحفاظ على علاقاتها الخارجية ورعاية مصالحها بما فيها سمعتها الدولية، و" **الاقتصادي** " لتأمين مواردها وأنشطتها المختلفة، وحماية مشاريعها واستثماراتها، و" **الاجتماعي** " من أجل رعاية مواردها البشرية على المستوى الصحي والتعليمي، والتخطيط السكاني حول حجم السكان ونموهم وتوزيعهم لملاءمة احتياجاتها ومواردها، و"**الثقافي** " للحفاظ على لغتها وتراثها الفكري وقيمها الأصيلة .

ويشارك في صناعة الأمن القومي لأمة ما مجموعة من " **العناصر المادية النشيطة والمتفاعلة** " للموقع الجغرافي، والموارد، والقوى البشرية، وأنشطة السكان، والعلاقات السياسية، وأشياء وجزئيات كثيرة تكاد تفوق الحصر ومجرد التصور الحالي، لا يدرك أحد تأثيرها، وإن كان بسيطا، إلا بعد اكتشاف الخلل الذي أحدثه غيابها، وتتوالى شموليتها وحركاتها الديناميكية مع الزمن، لترفع أحد العناصر أو أكثر وتقلل من أهمية آخر في كل مرحة تاريخية أو سياسية أو عسكرية أو علمية أو غير ذلك، وللحظ دور لا يمكن أن نغفله، ولكن من الخطأ أن نرتكن إليه طويلا أو ننتظر تذكيته في كل الأوقات.

ومن المفترض أن يتم إقصاء الفلاسفة والشعراء والخياليين والحالمين والمثاليين والمتشددين عن تطبيقات الأمن القومي، فالأوضاع الواقعية لها حساباتها الأخرى، ولا مجال للعواطف أو سيطرة النزعات والميول التاريخية وتأثيراتها على العيش في الماضي، وتخضع معايير الأمن القومي لاتجاهات وممارسات السلطات السياسية، وتميل النظم الشمولية والدكتاتورية إلى توسيع مجالها ليشمل كل شيء، وفي أي وقت، لتتستر على الجرائم والإخفاقات السياسية والإدارية وفساد كبار رجال الدولة، ويعتبر نقد الحكومة عملا مخربا لدعائم استقرار الدولة، وامتهانا سافراً لأجهزتها الإدارية، وتحديا لسيادتها، وخروجا على سلطانا. . . ، وفقا لتصورات وادعاءات الطغاة، وذلك أحد مضار تسخير الفرد لخدمة الدولة، وسبب للقهر والتعذيب والقتل من أجل أسباب واهية، على عكس النظم الديمقراطية الحرة، وهي أيضا لها حظ من الشطط، غير أن لها صورا أخرى كإهمال القضايا الأخلاقية والضوابط الدينية، والعجز أمام الجرائم المنظمة، والتحالفات المشبوهة بين أباطرة المال ورموز السلطة .

وتهتم معظم البلدان خاصة دول العالم الثالث بنوع واحد من الأمن القومي، ولا يلاحظ له مدلول آخر يتعدى الأوضاع السياسية، المحصورة بالضرورة في أمن الرؤساء والنظام الحاكم، إلى جانب اهتمامات أقل منها نحو الأخطار التي تهدد الحدود السياسية للدولة، والدول العظمى هي وحدها التي توسع من مجالات الأمن القومي، فعلى سبيل المثال تحول المجال الأمني لأراضي الولايات المتحدة في بدايات القرن العشرين من اعتبار المحيطين الأطلنطي والهادي درعا منيعا ضد المغيرين، إلى مجالات تشمل كل منطقة على سطح كوكب

الأرض، وقد امتد نحو الفضاء منذ الحرب الباردة، وأخذ يتزايد حاليا أثناء المنافسة الدولية نحو استكشاف كواكب المجموعة الشمسية.

أولا : ـ حقائق القوة والأمن القومي العربي في المجال الحضاري : ـ

سيكتفي البحث بالإشارة إلى المقومات الحضارية، مركزا على المقومات البشرية العامة وقدراتها على تحقيق الأمن القومي، والتحديات التي يواجهها العرب في هذه المجالات .

– قبل أن تزول قيمة المقومات الجغرافية الشكلية للوطن العربي .

يمتد الوطن العربي أو العالم العربي جغرافيًا من المحيط الأطلسي غربًا إلى بحر العرب شرقًا، ليشمل الدول التي تتخذ العربية لغة رسمية لها، والتي تنطوي تحت عضوية جامعة الدول العربية [٦]، شكل (١)، وقد ظل يؤكد لنا مرارا على " **القيمة الثابتة والمطلقة للموقع الأستراتيجي** ! "، وإطلاله على الممرات الملاحية العالمية والمضايق الهامة !، كيف باللّه ؟، وما الشيء الذي نعطيه صفة الدوام من دون اللّه ؟، ولماذا بالغنا في قيمة أشياء زائلة بعد حين ؟، وأعطينا الثبات المطلق لظاهرات لها خاصية التغير المستمر؟، ربما كانت هذه التصورات جزءاً من طبيعة النفس البشرية وحيلها لإثبات تميزها وتشبثها بالبقاء، إن طبيعة الموقع الأستراتيجي العربي لها انعكاساتها ودلالاتها على الأمن العربي الشامل، وعلى أمن المناطق أو الأقاليم التي تشكل الوطن العربي من الناحية الجيوستراتيجية، وهنا تُظهر التجمعات الإقليمية غير العربية أثرها الواضح على أمن المنطقة العربية ككل، والأخطر من ذلك أن هناك محاولات جغرافية لتغيير قيمة الموقع، عبر فتح طرق جديدة، وتغيير الخريطة الاقتصادية، والإسهامات المنتظرة من تكنولوجيا وسائل النقل والاتصالات.

وكان من عيوب الموقع الجغرافي للعالم العربي زيادة الأطماع الاستعمارية وتجددها واختلاف صورها من وقت لآخر، وهو الذي جعلنا في قلب الأحداث والصراعات الدولية، وأن نتفاعل معها ونتأثر بها بالرغم من ابتعادنا عن الأدوار المسببة أو المخططة في شئون المنطقة التي نحيا فيها، وقد دار التاريخ على أرض الرسالات، منبت العلم والمعرفة، والتي خرج منها الحق والعدل والحكمة، وأصبحت تتوسل وتستجدي ممن كانوا يوما أدنى منها في كل شيء.

شكل (١) شكل وموقع وامتداد دول الوطن العربي .

ويبلغ عدد سكان العالم العربي ٣١٢,٣٦٤,٣٩٢ نسمة في تقديرات عام ٢٠٠٦م، جدول (١) ، وهناك فئات كبيرة من السكان الذين لا يتكلمون العربية في الصومال، جيبوتي، جزر القمر، السودان، موريتانيا، والمغرب، ونسب أصغر في الجزائر والعراق وسوريا ومصر، أو نقول باقي الدول العربية، إلا أنّه توجد فئات أخرى من السكان الذين يتكلمون العربية لكنهم يسكنون دولا أخرى غير منضمّة لجامعة الدول العربيّة، مثل الأحواز المحتلة من قبل إيران منذ عام ١٩٢٥م، وتضم ٨ ملايين من العرب [٧]، وربما يمثل الحجم الكبير للسكان أهمية مشابهة لأصحاب قطعان الماشية، أكثر من نظرة القطيع إلى نفسه، أي أن الحجم وحده ليس هو جوهر القوة الحقيقي.

جدول (١) حجم سكان الدول العربية سنة ٢٠٠٦ م .

الدولة	عدد السكان (نسمة)	المساحة (كم٢)
الجمهورية العراقية	٢٤،٦٨٣،٣١٣	٤٣٥،٠٥٢
الجمهورية العربية السورية	١٧،٥٨٥،٥٤٠	١٨٥،١٨٠
الجمهورية اللبنانية	٣،٧٢٧،٧٠٣	١٠،٤٥٢
المملكة الأردنية الهاشمية	٥،٤٦٠،٢٦٥	٩٢،٣٠٠
المملكة العربية السعودية	٢٤،٢٩٣،٨٤٤	٢،٢٥٠،٠٠٠
مملكة البحرين	٦٦٧،٢٣٨	٧٠٧
دولة قطر	٨١٧،٠٥٢	١١،٤٢٧
الإمارات العربية المتحدة	٢،٤٨٤،٨١٨	٨٣،٦٠٠
سلطنة عمان	٢،٨٠٧،١٢٥	٣٠٩،٥٠٠
الجمهورية اليمنية	١٩،٣٤٩،٨٨١	٥٥٥،٠٠٠
دولة الكويت	٢،١٨٣،١٦١	١٧،٨١٨
جمهورية مصر العربية	٨٠،٣٣٥،٠٣٦	١،٠٠٢،٠٠٠
الجماهيريةالعربية الليبية الديمقراطية الشعبية	٥،٤٩٩،٠٧٤	١،٧٧٥،٠٠٠
الجمهورية التونسية	٩،٩٢٤،٧٤٢	١٦٥،١٥٠
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية	٣٢،٨١٨،٥٠٠	٢،٣٨١،٧٤١
المملكة المغربية الشريفة	٣١،٦٨٩،٢٦٥	٧١٠،٨٥٠
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	٢،٩١٢،٥٨٤	١،٠٣٠،٧٠٠
الجمهورية السودانية	٣٨،١١٤،١٦٠	٢،٥٠٥،٠٠٠
جمهورية الصومال	٨،٠٢٥،١٩٠	٦٣٧،٦٥٧
دولة فلسطين	٣،٥١٢،٠٦٢	٢٧،٠٠٠
جمهورية جيبوتي	٤٥٧،١٣٠	٢٣،٢٠٠
جمهورية القمر المتحدة	٦٣٢،٩٤٨	٢،٢٣٦
المجموع	٣١٢،٣٦٤،٣٩٢	١٤،٥٢٧،٠٩٨

المصدر : ـ موسوعة ويكيبديا، سنة ٢٠٠٦ م .

العـرب والبحث العـلمـي : ـ

لم يعد البحث العلمي مجرد ترف تمارسه بعض الأمـم المتقدمـة، ولكنـه في واقع الأمر ضرورة ملحة تحتاجها البلدان النامية والمتقدمة على حـد سـواء، لقـد تبين أنه إن لم تعـن الـدول العربيـة ومؤسسـاتها العلميـة، وبخاصـة الجامعـات، بالبحث العلمي فإنها لن تجد حلـولاً صـحيحة لمشـكلاتها العديـدة والتحـديات الكبرى التي تواجهها، ومن المسلم به أن العلم تقدم عن طريـق البحـث العلمـي والعودة إلى التـراث والأصـالة العلميـة، إضـافة إلى الاقتبـاس والنقـل والابتكـار والتعاون البحثي، وهذا ضروري لتقدم البحث العلمي في الـوطن العـربي وتطـوره، ليسهم في عملية التنمية لمواجهة التحديات الكبيرة التي نواجهها، لكن البحث العلمـي في الجامعـات العربيـة، بشـقيه: البحـث في مجـال العلـوم الإنسـانية والاجتماعيـة، والبحـث في العلـوم الدقيقـة أو التطبيقيـة، لا يحظـى بالعنايـة الكافيـة سـواء مـن حيـث الميزانيـات المخصصـة لـه أو مـن حيـث التنظـيم ومستلزمات البحث والعناية بالعقول والإبداع في الـوطن العـربي، وعنـد مقارنـة الميزانيات العسكرية والأمنية بميزانيات التعليم والبحث العلمي فإنها تبدو هزيلة وضئيلة للغايـة، وفي الفتـرة الـتي كـان الاتحـاد السـوفيتي، علـى سـبيل المثـال، يخصص في الثمانينيات نسبة ٤,٦٧٪ من دخله الوطني للبحث العلمـي، وكانـت الدول العربية تخصص ٠,٢٧ ٪ من دخلـها الـوطني، وكـان الإنفـاق علـى البحـث العلمي في الوطن العربي في عـام ١٩٨٠ م يمثـل ٧,٧ ٪ (١: ١٣) مـن إنفـاق اليابـان، وحوالي ٤,٥ ٪ (١ : ١٨) من إنفاق الاتحاد السوفيتي، وعندما كانت نسبة العلمـاء في الاتحاد السوفيتي تصل إلى ٥١٧٢ باحثا لكل مليـون مـواطن في عـام ١٩٨٠ م، وتبلغ هذه النسبة في أمريكا ٢٦٧٩ باحثا لكـل مليـون مـواطن، نجـدها في الـدول العربية لا تصل إلى نحو ٢٠٦ باحثين لكل مليون مواطن [٨]، وينفق الوطن العـربي حوالي ١٪ من دخله السنوي الحالي على البحث العلمي، ونعتقد أن الفكـر العـربي في حاجة إلى التأكيدات المستمرة على أهمية البحث العلمـي وتطبيقاتـه الـتي تعد من أهم عناصر القوة، بل هي كل القوة في المستقبل.

الأخطار والتحديات العربية : ـ

هناك تهديدات مستمرة تواجه العرب أهمها الوجود الإسرائيلي في فلسطين وسوريا، كما تستقر على الجبهة الشرقية والشمالية للمنطقة العربية ترتيبات وتنظيمات إقليمية تربط في معظمها بين إيران وتركيا، وهناك سعي لضم باكستان، وتحقيق التقارب مع الدول الإسلامية في آسيا الوسطى (السوفيتية السابقة) والتقارب والتنسيق المباشر وغير المباشر مع إسرائيل بالنسبة لتركيا، وقد كانت هناك صراعات عربية مع دول أخرى غير إسرائيل، فاحتلت إيران جزيرتي " **طنب الكبرى والصغرى** " شكل (٢)، والنزاع الإداري والسيادي على جزيرة "**أبو موسى** " الامراتية، وسيطرة تركيا على " **لواء الاسكندرونة** " .

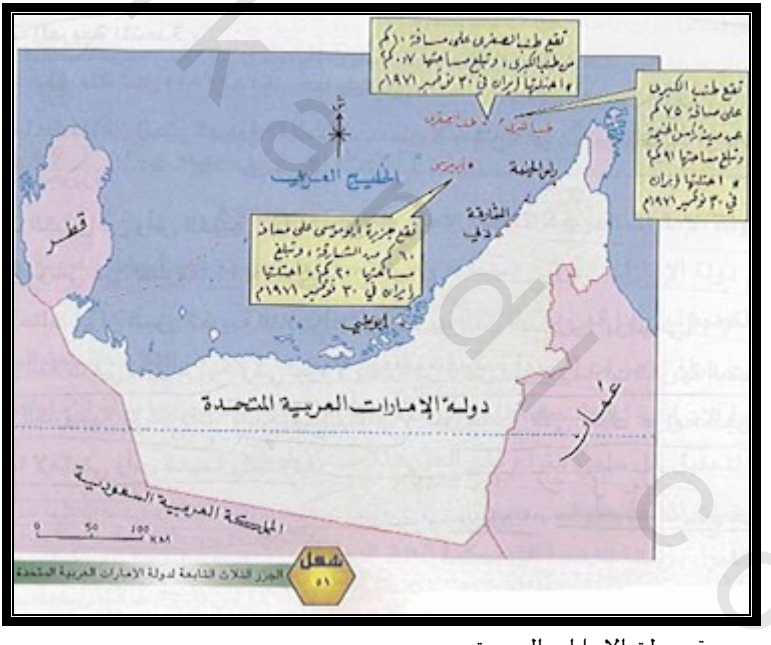

المصدر : ـ موقع دولة الإمارات العربية .

شكل (٢) جزر الإمارات المحتلة من إيران .

تقع جزيرة " **أبوموسى** " في الخليج العربي على مسافة ٦٠ كم من إمارة الشارقة، وتبلغ مساحتها ٢٠ كم٢ وتتبع إمارة الشارقة، بينما تقع جزيرة " **طنب الكبرى** " على مسافة ٧٥ كم من إمارة رأس الخيمة وتبلغ مساحتها ٩١ كم٢ وهي

تتبع إمارة رأس الخيمة، وتمتاز الجزيرة بسطحها المنبسط، ويقوم في طرفها الجنوبي الشرقي المقابل لمدخل الخليج العربي مرتفع جبلي أقيمت على قمته منارة لإرشاد السفن وذلك في عام ١٩١٢م، وتقع جزيرة " **طنب الصغرى** " (نابيوه طنب) على بعد ١٠ كم من طنب الكبرى وتبلغ مساحتها ٠,٧ كم٢ وهي تتبع أيضا رأس الخيمة، وهي جزيرة غير مأهولة بالسكان نظرا لعدم توفر مياه الشرب، وتتكاثر فيها الطيور البرية والبحرية خاصة في موسم التوالد، وهذه الجزر كانت عبر العصور تحت حكم كل من اليونان والإنجليز والرومان والفرس والعرب والمغول والبرتغاليين ثم إيران حاليا، وكانت الجزر ملكاً للشيوخ العرب الأوائل والعشائر التي كانت تسكن البر. وللجزر الثلاثة أهمية إستراتيجية بالغة حيث تحتل موقعا هاما في الخليج العربي، ومن يتحكم فيها يتحكم بحركة الملاحة في الخليج العربي كله، وبالتالي يعرض أمنه للخطر، وتستخدم كموانئ وملاجئ للسفن في حالة العواصف الهوجاء، ويقع الممر الملاحي بالخليج بين هذه الجزر والساحل الإيراني، بينما تتعدد أهمية الجزر من الناحية الاقتصادية في توفر كميات كبيرة من أكسيد الحديد الأحمر، إلى جانب النفط الخام، واستخدمت سابقا كمراعٍ لحيواناتهم في فصل الربيع [٩]، وكانت الإمارات العربية والجزر الثلاث خاضعة للحماية البريطانية، وفي بداية عام ١٩٧٠م وبينما كانت البلاد تسير نحو الاستقلال ظهر موضوع النزاع حول جزر أبو موسى وطنب أثناء المفاوضات الجارية بين بريطانيا وإيران، وكان هناك خلافا في الرأي بين إيران والبلاد العربية وبريطانيا حول هذه القضية، وفي ٣٠ نوفمبر عام ١٩٧١م، وهو أخر أيام الحماية البريطانية على الخليج، نزلت القوات الإيرانية إلى جزيرة أبو موسى واحتلت نصفها وهرعت القوات الإيرانية إلى فرض سيطرتها على الجزر الثلاث في ٣٠ نوفمبر١٩٧١م، حيث ألقت منشورات بالإيرانية وأتبعتها بإطلاق النيران على أهالي الجزيرة، وأخرجوهم بالقوة من منازلهم، وأجبروهم بقوة السلاح على مغادرة جزيرتهم وديارهم، وتوجهت بهم الزوارق إلى إمارة رأس الخيمة [١٠].

المصدر: ـ موسوعة ويكيبيديا .

شكل (٣) لواء " الإسكندرونة " السوري المحتل من تركيا .

يقع لواء الإسكندرونة في الزاوية الشمالية الغربية من سوريا، ويعد المنفذ البحري(تاريخيا) لمدينة حلب ومنطقتها، وتقع الإسكندرونة في رأس خليج إسكندرون على البحر المتوسط، وهي من أهم الموانئ في تركيا اليوم، وتعتبر المدينة مركزاً تجارياً، ويستخدم ميناؤها لتصدير النفط القادم إليها عبر خطوط الأنابيب، كما أنه منتجع سياحي هام، يبلغ عدد سكان الإسكندرونة ١٥٤،٨٠٠ نسمة (تقدير سنة١٩٩٠م)، وقد كان اللواء في العهد العثماني تابعا لها، ويضم في مساحته البالغة ٤٨٠٠كم٢ مجموعة من المدن المعروفة، منها (أنطاكية، وبيلان، وقرق خان، والرخانية، وأرسوز، والسويدية، وكساب، والبركة، والأوردي، والصاو، وقلوق، وبلياس (جبل موسى)، وقد بلغ عدد سكان اللواء قبل اقتطاعه من سوريا ٢٢٠ ألف نسمة، وكان العرب منهم ١٠٥ آلاف، والأتراك ٨٥ ألف، والأرمن ٢٥ ألفاً والأكراد ٥ آلاف، ولو علمنا أن نسبة الأتراك كانت لا تتعدى ٢٩٪ عام ١٩٢١م، وأن الأرمن تم إبعادهم من شرق الأناضول عام ١٩١٦م إلى كل من

الإسكندرونة والموصل في العراق، لأدركنا على الفور أن هذا الإقليم عربي بهويته وسكانه وتاريخه، ويتمتع اللواء بطبيعة خلابة حباه اللّه عز وجل، وسهول ساحلية خصبة، ويحاذي سلسلة جبال (الأمانوس) التي تعطيه ميزة سياحية فريدة، وقد مثلت جبال (طوروس) الحد الفاصل بين أرض العرب وجيرانهم الشماليين، حتى قبل أن يستولي العثمانيون على تركيا، وقد بناها الإسكندر الأكبر عام ٣٣٣ ق.م تخليداً لانتصاره على الفرس، وكانت قديماً مركزا للتجارة بين الشرق والغرب. وفي عام ١٩٣٩ قامت فرنسا (السلطة المنتدبة في سوريا وقتئذ) بالتنازل عن لواء الإسكندرونة لتركيا، لضمان تأييد تركيا للحلفاء في بداية الحرب العالمية الثانية، وخالفت فرنسا بذلك صك الانتداب الذي يوجب على السلطة المنتدبة الحفاظ على الأراضي التي انتدبت عليها، ولم تعترف سوريا قط بضم تركيا للواء، ومازالت الخرائط السورية والعربية ترسمه ضمن أراضي سوريا [١١]، وما نتساءل عنه : هل سيقبل سكان المنطقة بما فيهم العرب بضمهم إلى سوريا في الوقت الذي تسعى فيه تركيا إلى الانضمام للاتحاد الأوربي؟ .

أصبح وضع لواء الإسكندرونة السوري في حكم المنسي، شكل (٣)، كما تعمل تركيا على السيطرة شبه الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات بحجة أنهما نهران تركيان عابران فقط للحدود مع العراق أو سوريا وليسا نهرين دوليين [١٢]، وهناك آراء ترى أن الفرس والأتراك جزآن أصيلان من الحضارة العربية على مر التاريخ، ومن الممكن إجراء الترتيبات السياسية لحل هذه القضايا الحدودية، والتي تتشابه مع النزاعات الحدودية بين كل الدول العربية مع بعضهم البعض، وكانت سببا في اندلاع الحروب .

الأراضي العربية المحتلة المنسية : ـ

يندرج ذلك فيما يختص بكل قضايا النزاعات الحدودية بين الدول العربية والدول المجاورة والجزر البحرية والمراكز الاستعمارية التي لا يسمع صوت مطالب بها، وكما يقول المثل القديم " **لا يضيع حق وراءه مطالب** " فإن الأرض تضيع إذا تقاعست الدول والشعوب عن المطالبة بها، وفي ذلك الجزء وحده برزت قيمة الكلام ـ وإن كان لا يجدي نفعا ـ عن الصمت المطبق، فإذا كنا نسمع نداءات

المطالبة بتحرير الأراضي العربية من الاحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من نصف قرن دون جدوى، فما بال الصمت تجاه الحالات المماثلة، ومن أهم تلك الظاهرات كل من : ـ "سبتة" و" مليلة " تلك المدينتان المغربيتان المحتلتان من إسبانيا، ولا تطالب المغرب بهما حتى في صخب مؤتمرات جامعة الدول العربية الرومانسية، ويتكفل الشعر الملحمي والخلايا الإرهابية بخوض الحرب المقدسة ضد إسبانيا لتحريرهما، وتذكر الوقائع التاريخية ان مدينة "سبتة" تقع في أقصى شمال المغرب على الساحل، وقد احتلها البرتغاليون عام ١٤١٥ ثم الإسبان عام ١٥٨٠م، وبعد أن أصبح "المغرب الإسباني" جزءا من المملكة المغربية احتفظت إسبانيا بـ "سبتة "، أما "مليلية" فتديرها أسبانيا منذ عام ١٤٩٧م، ومنذ عام ١٩٩٢م تمتعت المدينتان بالحكم الذاتي. ومن المفيد أن ندرك أن سكان المدينتين من خليط عربي واسباني، ولا يود السكان العرب المسلمون أنفسهم الانضمام إلى المغرب، نظرا لتمتعهم بمزايا الجنسية الإسبانية وحرية التنقل داخل الاتحاد الأوربي، أليست المصلحة الفردية لها حساباتها الأخرى؟ !.

وأيا كانت التحديات التي واجهت بقاء بعض الدول العربية فقد كانت هناك فرص أكثر من الآن لبعض الدول العربية في هذا العصر وستستمر لفترة قصيرة في المستقبل لبناء قدراتها الذاتية، لتشكل كل منها ببطء إحدى بؤر وأجنحة الأمن العربي في النواحي العلمية والاقتصادية والعسكرية، وهذه الدول هي الأقل احتكاكا بجغرافية صراعات العرب مع إسرائيل، فلا ترتبط معها بجبهة حدودية، وتتوارى عن تهديدها للاقتصاد الدولي والموارد الاستراتيجية، مثل دول المغرب العربي وجنوب شبه الجزيرة العربية، ويا ليت أتيح لمصر نفس مزايا التهميش في الجغرافيا السياسية، لكانت استطاعت أن تغلق على نفسها لتبني أمة مصرية قوية يسعى إليها العرب في مرحلة تالية للانطواء تحت طواعيتها للدفاع الناجح والفعال عن الأمن العربي، وقد استطاعت الدول الصغرى في الخليج العربي أن تستفيد من تهميشها، على الرغم من غناها بالبترول الذي يطمع العالم الغربي، وإننا كنا نتساءل عن جدوى استفزاز بعض الأقطار العربية للدول العظمى بلا مبرر، واستعداء قوى كانت ترتع بعيدا عنها ، لماذا جرت على نفسها حروبا لا قبل لها بها ؟، وهذا لا يعنى الانكفاء والتخلي عن

القضايا العربية، ولكن كانت هناك بدائل كثيرة عن محاولات النصرة بوسائل مختلفة، ليس من بينها إستطالة اللسان، وشن الغارات الكلامية، كان من الأفضل المؤازرة بمضاء العزيمة نحو إحراز نصر قوي ونهائي ومستقر لا تعقبه الانتكاسات، ولعل الضربات الأمريكية ضد ليبيا من أوضح الأمثلة على ذلك، وربما كان أحد مشكلات الفكر النخبوي العربي في فترته الطموحة هو الوقوع في أخطاء المبالغة في إدراك مدى القوى الذاتية ومقارنتها بالآخرين، والرغبة السريعة في البطولة وتحدي العالم، وكان ذلك أحد أسباب الكوارث السياسية، واستجلاب المحتل الأمريكي إلى العراق .

ومع أن هناك اتجاها فكريا عاما يرى أن الأمة العربية وحدة متصلة ومتسقة ومندمجة، إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، فهناك كم كبير من الاختلافات البيئية والفكرية والمذاهب الدينية، وتلقى الوحدة العربية مقاومة حقيقية لا ترفع استحياءها إلا بعيدا عن وسائل الإعلام، وكأن الفكر الشعبي هو الساحة الحرة للدوافع الحرة والحقائق المجردة المقاومة للوحدة، وقد وجدت رفضا آخر لدى كبار رجال الدين الإسلامي نظرا لكونها تكرس للعصبية والعنصرية، وتعلو على الوحدة الإسلامية.

وهناك عدة مجتمعات عربية متسقة الخصائص عن القومية العربية الشاملة، وهي : ـ

- **المجتمعات الخليجية** : ـ تضم دول كل من : ـ السعودية – الكويت – الإمارات – البحرين – قطر – عمان – اليمن – جنوب العراق، ويمتد الحزام الشيعي المائل لإيران في شرق دول الخليج.
- **المجتمعات الشامية** : ـ سوريا – فلسطين – الأردن – لبنان – شرق العراق .
- **مجتمع وادي النيل** : ـ مصر – شمال السودان .
- **مجتمع المغرب العربي** : ـ ليبيا– تونس– الجزائر– المغرب، وثقافته ذائبة في الفرنسية، عدا ليبيا .
- **المجتمعات الأفريقية العربية** : ـ جنوب السودان ودول شمال أفريقيا – الصومال – موريتانيا – جيبوتي – جزر القمر .

- **المجتمعات الأجنبية العربية المختلطة** : ـ وتضم كل الأقليات التي تسكن على حدود الدول العربية مع الدول المجاورة وهم : الأكراد في شمال وشرق العراق وشرق سوريا، والشيعة في الجزء الشرقي من دول الخليج العربي، والزنوج المختلطين بالحاميين في جنوب السودان والصومال وجزر القمر، والبربر في مصر وليبيا والجزائر والمغرب والصحراء الغربية وموريتانيا .

ويؤكد الواقع على أن المجتمعات المصرية والشامية وفكرهم وثقافتهم المعتدلة والوسطية الموقع هي التي تستطيع تقريب المجتمعات العربية المتنافرة، كما ان الحرية الاجتماعية هي أحد سبل التوافق وتحقيق ما يمكن أن تنجح فيه الحكومات، كما أن من ميزات هذا التنوع ظهور التيارات والاتجاهات والوظائف المختلفة التي من شأنها أن تنمي قدرات وإبداعات الوطن العربي.

العلاقات العربية – العربية (أعباء الشقيق والحذر من الصديق) : ـ

تتسم العلاقات الدولية بالممارسات المختلفة تماما عما تبدو عليه من هدوء الأوضاع والصداقات الودودة، وكم اللقاءات والتصريحات التي تعكس حبا عميقا، يخفي حقيقة الصراعات عن الإعلام والمثقفين وقادة الفكر، والذي بدوره يساهم في تأكيد الخديعة والتمادي فيها، والمشكلة في التصور العربي الشعبي هي حتمية قوة ومصداقية العلاقات العربية – العربية، والحق أن التنافر العربي – العربي ليس مناقضا لظاهرة التنوع البيولوجي والانفعالي وتعرج مسار الأفلاك بين الصعود والهبوط، بل إن الواقع السياسي السري يؤكد على أن التقارب العربي ظاهرة مؤقتة لمواجهة حدث أو خطر مشترك، ولا يزيد في الغالب عن مواجهه عدو واحد أوأثنين على أقصى تقدير وبطريقة متقاربة، ولكنها ليست متماثلة تماما، ويختلط التحالف والتآلف بالحذر الأمني الدائم، ويقيم التعاون المريب من قبل الحكام بصفة دورية وسريعة لا تسمح بإعطاء المهلة اللازمة لإمكانية تحقيق النجاح، ولا تلتزم بالتصورات والتفاهمات المبدئية عندما يلوح أن هناك حلولاً أخرى ذات فاعلية تستغني عن التحالف الهش، ولعل الصراعات العربية مع إسرائيل صورة واضحة من عدم تعامل العرب مع العدو بصفة موحدة على الإطلاق !، فقد كانت صراعات جزئية بين دول عربية منفردة مع

إسرائيل، وحتى واقعة حرب الدول العربية المحيطة بفلسطين سنة ١٩٤٨ م كانت تعكس في كل مرحلة من مراحل الإعداد للحرب حتى خوضها أولى تباينات وتناقضات تعاون الدول العربية تجاه هدف محدد.

معوقات الأمن القومي العربي : ـ

هناك أسباب نظرية أسهم بها الحالمون في محاولة لتفسير ظاهرة خرق الأمن العربي، أبرزها المحور السياسي بسبب ضعف دور وأداء الجامعة العربية وميثاق الدفاع العربي المشترك، وغياب التعاون في المحور الاقتصادي، والافتقار للتنسيق العسكري المشترك، والبعد عن الديمقراطية الحقيقية، وعجز الأنظمة الداخلية في دعم الوحدة العربية[١٣]، أما إشكاليات التعاون العسكري فتبدأ من تعدد الوحدات السياسية، واختلاف التصورات الأستراتيجية حول أهمية التهديدات وخطورتها، واختلاف القيم السياسية والاجتماعية بين نظم الحكم الملكية والجمهورية وصناعة القرار، وإعاقة التجمعات الإقليمية للعمل العسكري العربي الموحد، واختلاف سلطات الأجهزة الأمنية وتأثيرها على تضارب القرارات وتأخيرها، وتعدد التهديدات المواجهة لكل دولة ومنطقة عربية، واختلاف السياسة العسكرية وتفاوت أساليب التجنيد والتعبئة ومصادر التسليح والمعدات واتجاهات العلوم العسكرية وأساليب القتال والتدريب، واختلاف مصادر العلم العسكري وتأثيرها على الاتجاهات السياسية والنفسية والمصطلحات المستخدمة وآليات العمل، واختلاف التنظيم في هياكل الجيوش وأحجام الوحدات أو التشكيلات، ومستويات إعداد الدولة للحرب والخطط الاقتصادية والإعلامية والجغرافية، وغياب الأساليب الدائمة لنظم التعاون بين القوات المسلحة، وكذلك غياب مؤسسات قيادة العمليات المشتركة ونظم التمييز بين القوات المعادية والصديقة وأساليب التعارف خاصة في مجال الدفاع الجوي[١٤]، وبخلاف وحدة الدين – وليس المذهب – واللغة – وليست اللهجات–لا ندري ما هو الشيء المشترك الذي يبلغ من الأهمية الفعلية لتحقيق التعاون العملي بين دول الوطن العربي، وربما أن من عيوب وحدة المصير أنها تؤدي إلى كوارث في حالة إلحاق الهزائم،

كأننا وضعنا كل العرب في سلة واحدة أو سفينة مثقوبة !، فماذا سيكون هناك العرب إذ نفق كل القطيع ؟ !.

ثانيا : ـ نظريات الأمن الإسرائيلية والنظريات العربية وجها لوجه : ـ

– نظرية الأمن الإسرائيلية : ـ

ارتكزت استراتيجية الأمن الإسرائيلي على إقامة الدولة الإسرائيلية وتهويد الأرض والسكان، والاحتفاظ بالتفوق النوعي والهيمنة على الأراضي المحتلة، وإضعاف الدول العربية، واختراق الأوضاع الداخلية للأقطار العربية، وإبراز مشكلات شرق أوسطية لتخفيف العبء السياسي والدبلوماسي الذي تتحمله إسرائيل، وإقامة سياج من التعاون والتحالف الإسرائيلي مع الدول المجاورة للعرب، وتواصل الاعتماد على العلاقات الخارجية مع الغرب كضرورة للأمن والبقاء، وتقوية التعاون الاستراتيجي في المجال العسكري والبحث العلمي والتبادل التجاري [١٥].

وتعتبر نظرية الضربة الأولى أو الضربة الاستباقية الوقائية (AnticipatoryCounter – Attack) من أهم ركائز العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وقامت لتجنب القصور الداخلي من خلال نقص الموارد الداخلية والتفوق العربي الدائم وصغر مساحتها الجغرافية، وهناك وضع غير متماثل حيث إن خسارة إسرائيل لمعركة واحدة حاسمة قد يؤدي إلى انهيار الدولة الصهيونية، بينما يستطيع الطرف العربي استيعاب أكثر من هزيمة عسكرية دون أن يشكل هذا خطرا على كيانه [١٦].

والقاعدة الأساسية التي تحافظ عليها إسرائيل هي : ـ

- تفوقها العسكري في جميع الأحوال، وإمكانية تعبئة قواها إلى أقصى حد، وبما أنها تفتقر للموارد الاقتصادية والبشرية التي تسمح لها ببناء جيش ضخم، عليها الاعتماد على جيش شعبي من الميليشيات يقوم على الاحتياط والتعبئة .
- الارتكاز على أسلحة الطيران والبحرية والمخابرات، التي لا تتطلب بعض القوى البشرية للقيام بواجبات الإنذار المبكر .

- إنشاء عمق اصطناعي استراتيجي داخلي بواسطة المستعمرات المحصنة المنيعة .
- نقل الحرب إلى أرض العدو بأقصى سرعة وقوة، تفاديا للخسائر البشرية، وتجنب الضربة الأولى، وتحقيق المكاسب الأرضية .

وقد أثبتت حرب ١٩٧٣م فشل نظرية الردع الإسرائيلي، لأنه لا يحول دون قيام العرب بالحرب من أجل تحرير الأراضي المحتلة، كما أن الإيمان بهامش التفوق النوعي قد تزعزع بشكل خطير خلال هذه الحرب، بالإضافة إلى أن الحدود الآمنة والمثالية لم تكن عائقا فعليا أمام القوات العربية، وكذلك فإن المستعمرات الإسرائيلية في الجولان لم تلعب الدور الأمني المطلوب، بل شكلت قواعد ارتكزت عليها القوات السورية في هجومها، ومن هنا بدأت تبني استراتيجيتها الهجومية الجديدة على اختلاق " **ذرائع الحرب** "، وتم مط نظرية الحدود الآمنة بحيث أصبحت تشمل كافة الاحتمالات العسكرية التي قد تواجه إسرائيل من الغارات والصواريخ والمدفعية بعيدة المدى والعوائق المعادية لطائراتها النفاثة، وحسب هذا المنطق يبقى من الصعب او المستحيل تحديد مواقع الحدود الآمنة النهائية [١٧].

وللجيش الإسرائيلي سمات متباينة في حالة السلم والحرب، ويصعب علينا وعليهم أن نحدد ما هو السلام ومتى كان، فهو في حالة استنفار منذ قيام إسرائيل حتى الآن، وإن كان الاسترخاء العسكري هو مفسدة الجيوش قبل الدول فإن الترقب والاستعداد الأقصى أكثر إجهادا وإفسادا للقوة وسبب في خور عزيمتها، ولذلك فإن الواقع يشير إلى رغبتهم في السلام أكثر من العرب، هذه هي الحقيقة التي تكمن وراء أعنف التصريحات والتهديدات السياسية من قبل المتطرفين الإسرائيليين، تأثرا بهوس الأمن المفقود .

ويلاحظ أنه يتم تجنيد كل من اليهود والدروز (هم من المسلمين على طائفة مذهبية أخرى غير السنة والشيعة، يمكن اعتبارهم من المرتدين، نالوا ثقة إسرائيل لكراهيتهم للدولة العثمانية، وعدائهم الصامت للمسلمين الآخرين) في الجيش الإسرائيلي، وقد فتح باب التطوع للمسيحيين والمسلمين !، وما يلفت الانتباه هو انخراط المسلمين، والذين ينحدرون من عرب فلسطين وبعض الوافدين،

ومن بينهم أبناء الدول المجاورة، والتحاقهم بالمواقع الحدودية تحت الإشراف والرقابة الإسرائيلية الكاملة، وهناك مزاعم محل نقد تذكر أن هناك عددا من المصريين يخدمون في الجيش الإسرائيلي، وعلى أي حال فإن دوافع الانخراط في السلك العسكري لها العديد من الأسباب التي تكمن داخل النفس البشرية، من الحاجة للمال، إلى الرغبة في النجاح، والتفوق الذي ليس له حدود، وكان التجسس أحد الصور التي تعبر عنها، وبدون تبرير وإصلاح عمل المفسدين فإن الواقع العربي احد أسباب ذلك، فمن الفقر، والتهميش، واحتكار المناصب، وانعدام المنافسة الشريفة على الفرص الطموحة، إلى غياب الوعي واختلاط المفاهيم والمواقف، حتى أضحى العقل في حالة بحث غريزية عن فرصة للبقاء، وعلينا أن نخضر أنفسنا لتقبل قتال العرب وبعض المسلمين والمسيحيين ببسالة على جبهتين متضادتين وتحت رايتين وأهداف متصارعة .

- نظرية الأمن العربي الجماعي " الاتكال على الآخر والاحتماء بقوة الجماعة المشتتة " :

بينما يسعى الفكر السياسي والعسكري الإسرائيلي إلى مواجهة العرب إذا ما اجتمعوا يوما ما ضدها، انحصر الفكر العربي في محور واحد للقوة يتحقق بالوحدة والتكتل والتنسيق الكامل لمحو العدو الإسرائيلي من الخريطة العربية، ولماذا واجهنا الانكسار الداخلي بحلول اتكالية تعتمد على قوى الآخر دون أن ندرك مداها ؟، أليست من شيم الفروسية العربية وأولى بنا أن نواجه الحركة البطولية المعادية بفكر وعمل أكثر قوة وشجاعة ؟، وكيف غاب فهمنا لنظرية البقاء للأقوى والأكفأ؟ ، فالصراع هو جوهر الحياة الحيوانية والبشرية، والحافز المستمر لتنشيط الحضارات، والدافع للرقي المتواصل .

هل فكر الحالمون العرب في المستحيل بالاتحاد العسكري وتجميع الجيوش العربية في وقت ومكان واحد وتوحيد قياداتها للقضاء على إسرائيل ؟، وهذا ما لم يتحقق بسبب عوامل عربية في صميمها قبل أن تكون بفعل " الاستعمار وأعوانه " ، كما كان يردد في القرن العشرين، وكان يتطلب ظروفاً محددة في ذروة التهديد العدائي لهم جميعا، وبدرجة واحدة لا تسمح لأي دولة بأن تعيد

حساباتها، لتتراجع وتفقد العزم في ساحة العزم، وهو ما لم يحدث قط؛ فالأخطار والتحديات التي تواجه منطقة شاسعة المساحة لا تتم بدرجات واحدة على الإطلاق، ونادرا ما تتزامن في وقت واحد، وفي كل الأزمات التي تواجه دولة ما او منطقة جغرافية تلوح هناك فرص للابتزاز والمساومة والاتفاقيات السرية .

وكان الفكر العسكري التعبوي يقارن حجم القوى العربية من مدرعات وطائرات وجنود. . . ، مؤكدين على تفوقها العددي إذا ما اجتمعت معا لمواجهة الترسانة الإسرائيلية، بل حلف شمال الأطلنطي، ولماذا يعير العرب كل أسلحتهم من أجل قضية واحدة وهم يحذرون من أنفسهم نفس حذرهم من العدو نفسه ؟، ويرتابون على الدوام من نوايا الصديق، ويخشون من غدر الشقيق العربي، أكثر من العدو المبين !، وكيف يتحقق الأمن مع حشد جيش ضخم في مكان واحد ؟، وهل الوقت الطويل الذي يستغرق في الحشد لن ينبه القوى المعادية لتوجيه ضربة إجهاضية مبكرة ؟، وهل تفريغ أراضٍ شاسعة من القوى العسكرية في العالم العربي لن يعرضه للخطر ؟ .

يبدو أنه من الصعب أن نعتقد فعليا أن هناك استراتيجية عمل عربية تجاه شيء ما، بما فيها الصراع العربي الإسرائيلي، بل إن مصر وسوريا صاحبتا أضخم الصفقات العسكرية سابقا لم تبذلا عناية كافية لتنسيق قوائم أسلحتها أو تحقيق التجانس فيما تعاقدت عليه بحيث يخدم القضية المشتركة، فعلى سبيل المثال حصلت القوات الجوية المصرية على عدد من قاذفات القنابل المتوسطة (من طراز اليوشن)، واقتصر دورها في جولتي عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧ م على مجرد البقاء جاثمة في البلاد على الأرض حتى انقضت عليها مقاتلات العدو فدمرتها بالكامل، فكان تحقيق التفوق الجوي لتأمين عمل مثل هذه القاذفات وحراستها في رحلتي الذهاب والعودة، وخلال التحليق فوق الهدف، يخرج عن قدراتهم الفعلية، بل إن خطط القوات الجوية لم تفسح لهذه القاذفات مكانا في أوامر العمليات الجوية، ولم يطلب منها أحد أن تؤدي أي عمل قتالي مفيد يبرر ما دفع فيها من ثمن باهظ، في حين كانت أجنحة المقاتلات والقاذفات المقاتلة في مسيس الحاجة إلى دعم إضافي لم يكن توفيره يتطلب سوى جزء يسير من تلك المبالغ الطائلة التي أنفقت دون جدوى، وفي المسرح البحري لم تنجز الغواصات ولا

المدمرات ما يبرر بعض ما دفع فيها من أموال، وكان الخبراء يشيرون إلى أن الأساطيل الحديثة تتجه إلى التسلح بالقطع الصغيرة السريعة من القناصات وسفن التأثير السطحي وقاذفات الصواريخ الموجهة لما تتميز به من قدرة عالية على تدمير فريستها من مسافة بعيدة وبدقة تصويب ممتازة، بينما صغر حجمها وسرعتها يكفلان لها درجة أفضل من الأمن والسلامة، وبالإضافة إلى هذه المزايا فإن تكلفة تشغيلها وصيانتها زهيدة لا تقارن بالغواصات والمدمرات، كما أن التدريب عليها أسهل وأسرع ، وبالنسبة للمسرح البري فلم تكن بعض أسلحته متكافئة مع العدو من حيث الجودة، وكانت غير متجانسة في مستوى خفة الحركة بين القوات المدرعة والقوات البرية الأخرى من مشاة ومدفعية ومهندسين وغيرها، إذ ظل أغلبها يفتقر إلى الحملة الميكانيكية التي تصلح للقتال في الصحراء والسير عبر رمالها وجلاميدها، ونتيجة لذلك كان تحقيق التعاون بين عناصر القتال المختلفة في أرض المعركة الواحدة إما متعذرا وإما ضعيفا، ويبقى البعد الرابع المتمثل في الدفاع الجوي الذي ظل حتى جولة ١٩٦٧م مليئاً بالثغرات بما أتاح للعدوأن يدمره مع الطائرات والمطارات خلال هجمة جوية واحدة مركزة ، والواقع أن أحد إنجازات فترة حرب الاستنزاف التي أدارها العرب فيما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٠ م كان نجاحهم النسبي في تحسين نوعية الأسلحة والمعدات وابتكار الأساليب الأفضل للقتال بالسلاح الأقل جودة بما يقربه من نوعية ما يملكه جيش إسرائيل، أو يحيده على نحو ما [١٨] .

عجز القنبلة الذرية العربية – إن وجدت – عن تحقيق الأمن العربي .

سعت بعض النظم العربية إلى التخطيط نحو إنشاء المفاعلات النووية وإرسال البعثات العلمية إلى الدول الصديقة لتدعيم البرنامج النووي، في الوقت الذي نجحت فيه إسرائيل في امتلاك السلاح الذري، وتؤكد التقديرات القديمة على امتلاكها نحو٢٠٠ قنبلة ذرية منذ تسعينيات القرن العشرين، وترد في الثقافة الشعبية عن علماء الذرة العرب الذين تمت ملاحقتهم واغتيالهم على أيدي الأجهزة الغربية والإسرائيلية، ومن الغريب أن نجد بعضا من العلماء الآخرين على قيد الحياة، ولم ينالوا حظا مثل الذين تم اغتيالهم، فربما تركوا للموت بين أروقة

المراكز البحثية الضعيفة والدعائية المظهر، ويحكم على معظم أبحاثهم بأن تكون دون المستوى الغربي، نظرا للسقف العلمي المتاح ومناخ البحث العلمي في العالم العربي. ولا تنحصر عقبات امتلاك السلاح الذري في اغتيال العلماء فحسب، بل هناك كم هائل من التحديات التي تواجه الطريق نحو المشروع قبل وبعد إنجازه، فإذا أخذنا دولة مصر على سبيل المثال كأحدى الدول العربية الكبرى الطموحة – سابقا – سنجد هناك كما كبيرا من التحديات التي ستواجهها إن اتجهت إلى هذا الطريق، فعلى المستوى السياسي سيتم إعلان العقوبات على مصر من قبل الغرب، وسيتم تشجيع أحزاب وكتل المعارضة لمقاومة النظام الحاكم، وستفتح من جديد ملفات حقوق الإنسان والديمقراطية، ومواجهة فكرة توريث الحكم والمطالبة بتداول السلطة، وإفشاء الأسرار السياسية حول الخرافات واختلاسات كبار رجال الدولة، وكشف هوية الحسابات المالية والصفقات السرية غير القانونية، وستنشط أجهزة المخابرات الغربية وتخرج عن وضع الهدوء الذي ساد أثناء تعاونها وتفاهمها مع مصر. وعلى المستوى الاقتصادي يتوقع أن تزداد أزمة توفير الغذاء بالأسعار التي تناسب الفئات الفقيرة والمتوسطة في المجتمع، مما سيمهد لدخول البلاد في مجاعة عامة وما يصاحبها من اضطرابات اجتماعية وثورات سياسية، وستتوقف تماما عمليات استيراد قطع غيار السيارات والأجهزة الحيوية، مما يهدد بشلل حركات النقل والمواصلات في البلاد بشكل تدريجي يستغرق بضع سنوات، وستنخفض قيمة الجنيه المصري، وستواجه سلع التصدير المصرية أزمات حادة، وسيتم تحذير شركات التأمين على السفن من المرور في قناة السويس، مما سيتسبب في خسائر مالية كبيرة، وسينتهي زمن المعونات المقدمة لمصر لتشهد مسارا آخر موجه لإسرائيل والقوى المناوئة في الداخل والخارج، وسيتسبب الضغط الإعلامي الغربي في تقليل السياحة الأوربية والغربية في مصر، وستهرب الاستثمارات المالية الأجنبية التي طالما حثتها على العمل في الداخل ومنحتها كل التسهيلات .

وماذا إذا نجحت دولة عربية ما في التجارب النووية لامتلاك سلاح ذري؟ ، أو شرائه من بقايا ترسانات الدول السوفيتية السابقة ؟، وغالبا ما سيكون من الأجيال القديمة " **البدائية** " التي لا تماثل طفرات التقنيات التي أحرزها الغرب

في هذا المجال على مدى أكثر من نصف قرن، وستظل وسائل استخدامه أو إطلاقه في غاية التأخر التكنولوجي، فأين أجهزة التوجيه الإلكترونية والصواريخ الإستراتيجية التي يتعدى مداها ١٠٠٠ كم على الأقل، مع قدرته على حمل الرأس الذري الثقيل ؟، وأين شبكات الأقمار الاصطناعية التي ستتابع الصاروخ وستوجهه بكل دقة نحو الهدف ؟، وكيف ستكفل للسلاح الذري كل السلامة أثناء الإطلاق وتجنب وقوعه في الأسر أو تدميره قبل الإطلاق، لينشر أضراره على الأرض العربية ؟. وإذا أقررنا أن في مقدور إسرائيل استخدام القنبلة الذرية ضد العرب رغم أنها ستتأثر بالغبار الذري والإشعاع، هل ستقبل الدول العربية المحيطة بإسرائيل توجيه ضربة نووية ضد الأراضي الفلسطينية المحتلة ؟، هل سنهلك العرب بالعرب ؟، وهل ستسمح أجهزة الاستخبارات في الأردن ولبنان وكذلك سوريا بتوجيه ضربة ذرية من مصر ؟، وإن كانت مصر ليست من الدول المتلكة أو الملوحة باستخدام السلاح النووي، هل من الممكن أن تعرض نفسها للخطر إذا قامت دولة ما بفعل الشيء ذاته ؟، أم ستتعاون مع إسرائيل مثل باقي العرب للحيلولة دون ذلك ؟، وكيف ستصاغ معادلة القوة النووية والميزان النووي، هل ستتحقق القوة بمعادلة قنبلة ذرية عربية مقابل أكثر من ٢٠٠ لدى إسرائيل وحدها، وآلاف أخرى لدى الغرب ؟ .

إن القوة هي حصيلة مجموعة لا حصر لها من الإنجازات السياسية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية، تعمل بشكل تكاملي وتعاوني. ولا يحقق الأمن العسكري متطلبات الأمان للشعوب الجوعى لدى دول النادي الذري الشرقي مثل الهند وباكستان وروسيا والصين وكوريا الشمالية، ولن تكون المقارنة مجدية مع تلك الحالات التي كان لكل منها ظروفه الخاصة، وعلى أي حال فإن الأمن العربي ليس شأنا عربيا فقط بنسبة ١٠٠ ٪ . فالعالم كله له استثمارات ومصالح تحول دون القضاء على العرب، وهدفهم الإخضاع وليس الإبادة، والحرية المطلقة لم تخلق لأحد، والاستقلال الكامل لا يجد مكانا مستقرا في دول العالم كافة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثا : الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية :ـ

مازال الاحتلال الجغرافي لمرتفعات الجولان السورية، شكل (٤)، ومزارع شبعا اللبنانية – السورية، شكل (٥)، والمد والجزر العسكري الدموي في الضفة الغربية، شكل (٦)، وقطاع غزة شكل (٧)، هو" **العقبة المادية الوحيدة على المستوى السياسي المعلن في الصراع العربي الإسرائيلي**" وليس الدم العربي !، إذ تسيطر على العقلية العربية نزعة التضحية بالأفراد مقابل الأرض، وهي مناطق صحراوية في معظمها، لا تبدو لها قيمة اقتصادية، وحتى في حالة رجوعها السريع إلى العرب، ماذا ينتظرها غير الإهمال !، وربما مرد ذلك إلى حقائق توزيع السكان وأنماط استغلال الأرض التي استقرت منذ آلاف السنين. ويبدو واضحا عند الحدود المصرية مع قطاع غزة أو الشريط الساحلي لميناء إيلات مدى فراغ سيناء الذي شجع على احتلالها من قبل، وتطرح أراضي سيناء كحل غربي بديل لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، وتصفية القضية الفلسطينية، وتصدير مشاكل القطاع إلى مصر. وكان الإسرائيليون يؤكدون على أن كل الأراضي العربية المحتلة لم تشهد توطنا أو تركزا سكانيا خلالها يستدعي هذا التمسك الشديد !. ومن الطريف أن الأفكار الاشتراكية الصادرة عن المعسكر الشرقي والتي اعتنقتها معظم الدول العربية ترى أن ملكية الأرض يجب أن تكون لمن ينتفع بها، دون الوضع في الاعتبار الصكوك القانونية !، وإن لم تستطع الدولة ملء حيزها الجغرافي في المستقبل، فستتداعى عليها المجتمعات الفائضة عن حاجة دول أخرى، ولتصبح إحدى ركائز ودواعي الاستعمار الجديد .

وعلى النحو العملي من منظور العلاقات الدولية وصفقاتها التي تمليها الضرورة والضغوط الخارجية، يمكن إتمام المقايضة بالأراضي العربية، بعد إضفاء شكل من الشرعية، وترويجها كنصر سياسي كالعادة، أو التكتم عليها، أي قد يتم إعادتها إلى السيادة العربية الشكلية مع الإبقاء على الوجود الإسرائيلي، وهو ما تم على سبيل المثال في معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية المنفردة سنة ١٩٩٤ م الموقعة في وادي عربة في جنوب الأردن، ومن بنودها : إنهاء حالة الحرب ومنع قيام الأعمال العسكرية ضد الآخر، ومنع المقاومة العربية المسلحة من الانطلاق من الأراضي الأردنية إلى إسرائيل، وتأجير بعض المساحات من الأراضي

الأردنية للطرف الإسرائيلي ولمدد زمنية طويلة، وقيام علاقات دبلوماسية طبيعية، وترسيم الحدود المشتركة بين البلدين، واقتسام المياه وتنفيذ المشاريع المشتركة وحرية التنقل داخل البلاد [٢٣].

شكل (٤) مرتفعات الجولان السورية المحتلة .

عند رسم الحدود الدولية في ١٩٢٣ بين بريطانيا وفرنسا بقيت منطقة الجولان داخل الحدود السورية، وفي حرب يونيو سنة ١٩٦٧ م بين إسرائيل وكل من سوريا والأردن ومصر احتل الجيش الإسرائيلي ١٢٦٠ كم٢ من مساحة الهضبة، بما في ذلك مدينة القنيطرة، وكان عدد سكانها نحو ١٣٥ ألف نسمة، وفي أكتوبر ١٩٧٣م اندلعت حرب أكتوبر واسترجع الجيش السوري مساحة قدرها ٦٨٤ كم٢ من أراضي الهضبة لمدة بضعة الأيام، ولكن الجيش الإسرائيلي أعاد احتلال هذه المساحة قبل نهاية الحرب، وفي ١٩٧٤م أعادت إسرائيل لسوريا مساحة ٦٠ كم٢ من الجولان

من ضمنها مدينة القنيطرة في إطار اتفاقية فك الاشتباك، ولكن الدخول إلى بعض المناطق المجاورة لخط الهدنة لا يزال ممنوعا حسب تعليمات السلطات السورية إلا بتصريح خاص. وفي ديسمبر ١٩٨١م قرر الكنيست الإسرائيلي ضم هذا الجزء من الجولان الواقع غربي خط الهدنة ١٩٧٤م إلى إسرائيل بشكل أحادي الجانب، ولم يعترف المجتمع الدولي بالقرار ورفضه مجلس الأمن في قرار برقم ٤٩٧ في ١٧ ديسمبر ١٩٨١م، وتبلغ مساحة المنطقة التي ضمتها إسرائيل ١٢٠٠ كم٢ من مساحة سوريا بحدود ١٩٢٣ البالغة ١٨،٤٤٩ ألف كم٢ وهوما يعادل ٠،٦٥٪ من مساحة سورية ولكنه يمثل ١٤٪ من مخزونها المائي قبل ٤ يونيو ١٩٦٧م، كما أن الجولان هو مصدر ثلث مياه بحيرة طبرية التي تمثل مصدر المياه الأساسي لإسرائيل والأراضي الفلسطينية. يرى الإسرائيليون أهمية كبيرة في السيطرة على هضبة الجولان لما تتمتع به من خطورة على دولة إسرائيل، فبمجرد الوقوف أعلى الهضبة، يستطيع الناظر تغطية الشمال الشرقي من إسرائيل بالعين المجردة؛ لما تتمتع به الهضبة من ارتفاع نسبي، والأمر سيان بالنسبة لسوريا، فالمرتفعات تكشف الأراضي السورية أيضاً حتى أطراف العاصمة دمشق، وأقامت إسرائيل محطات إنذار عسكرية في المواقع الأكثر ارتفاعا في شمالي الهضبة لمراقبة تحركات الجيش السوري. ونصت الاتفاقية على إرسال قوة خاصة للأمم المتحدة (UNDOF) لمراقبة الهدنة وتطبيق الجانبين للاتفاقية، وما تزال هذه القوة متواجدة في المنطقة منذ ذلك الوقت وحتى الآن، ويتم تمديد مهمتها مرة كل ستة أشهر، وتشير وثائق الأمم المتحدة ووسائل الإعلام العربية وغيرها إلى المنطقة باسم "الجولان السوري المحتل" بينما تعتبره السلطات الإسرائيلية محافظة إسرائيلية[١٩].

المصدر: ـ موسوعة ويكيبديا، ٢٠٠٧ م .

شكل (٥) مزارع شبعا السورية – اللبنانية المحتلة .

تقع على الحدود بين لبنان وهضبة الجولان التي كانت جزءاً من الحدود اللبنانية السورية قبل يونيو ١٩٦٧ م، وتقع اليوم على الحدود بين لبنان والجزء من الجولان الخاضع للسيطرة الإسرائيلية، ويمرّ الخط الأزرق الذي رسمته هيئة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ م على جبل السماق وشمالي قمة جبل روس حيث يبقى معظم منطقة مزارع شبعا جنوبا له، ورغم مطالبة لبنان بممارسة السيادة عليها، لم تفرض الأمم المتحدة حتى الآن الانسحاب منه على إسرائيل، لاعتباره جزءاً من سوريا خاضعاً للسيطرة الإسرائيلية حسب اتفاقية فك الاشتباك بين سوريا وإسرائيل، والنطاق الجغرافي لمنطقة مزارع شبعا غير محدد بدقة، ويمكن القول إنها تمتد طوليا بحدود ٢٤ كم ويتراوح عرضها بين ١٣ و١٤ كم، وتقع المنطقة على منحدرات وتلال وبعض السهول والهضاب وتتدرج من علو١٢٠٠ متر عن منسوب سطح البحر، وقد تم رسم الحدود اللبنانية السورية في ١٩٢١ م من قبل فرنسا التي قررت تقسيم منطقة الانتداب التي منحتها عصبة الأمم إلى منطقتي سوريا ولبنان، وكان خط الحدود يرسم بشكل غير دقيق، إذ كان كلا البلدين برعاية فرنسية حتى استقلالهما في ١٩٤٣ م(لبنان) و١٩٤٦م (سوريا)، وحسب خريطة فرنسية تعود إلى مارس سنة ١٩٣٢ م يبدو أن منطقة مزارع شبعا جزء من لبنان، ولكن حسب خريطة فرنسية من ١٩٤٦م يبدو أن المنطقة جزء من سوريا، وبالفعل كانت المنطقة تخضع للإدارة السورية منذ استقلال سوريا وحتى احتلال

هضبة الجولان من قبل إسرائيل في حرب ١٩٦٧م، ومسار الحدود اللبنانية الجنوبية غير واضح حتى حسب الخرائط الواردة في موقع الجيش اللبناني، حيث تشير إحداها إلى منطقة مزارع شبعا كواقعة جنوبي الحدود، بينما تشير أخرى إلى المنطقة واقعة شمالي الحدود [٢٠]، وتنتظر سوريا جلاء القوات الإسرائيلية لإجراء المفاوضات أو لي ذراع لبنان لاستعادة مزارع شبعا من جانب واحد، ثم عقد اتفاقيات ترسيم الحدود لتقرير هذا الواقع، وتسعى لبنان إلى تحرير مزارع شبعا والحيلولة دون ذلك .

شكل (٦) الضفة الغربية المحتلة .

" **الضفة الغربية** " هو المصطلح الذي أطلقه الأردن على الجزء من فلسطين (حدود الانتداب البريطاني) الذي ضمه إليه في مؤتمر أريحا عام ١٩٤٩م، وتشكل مساحتها ما يقارب ٢١ ٪ من مساحة فلسطين الانتدابية (من النهر إلى البحر).

تشمل هذه المنطقة جغرافيا جبال نابلس، جبال القدس (بما في ذلك الجزء الشرقي من مدينة القدس)، جبال الخليل وغربي غور الأردن، وقد سمتها السلطات الأردنية بـ "الضفة الغربية " لأنها واقعة إلى الغرب من نهر الأردن، بينما تقع معظم أراضي المملكة الأردنية الهاشمية شرقي نهر الأردن. بقيت أراضي الضفة الغربية في أيادي الجيش الأردني بعد التوقيع على اتفاقيات الهدنة (اتفاقيات رودس) التي أنهت حرب ١٩٤٨م، وضمت هذه الأراضي إلى الجزء الشرقي لمدينة القدس. كان الحد الفاصل بين الضفة الغربية والأراضي التي أقيمت عليها دولة إسرائيل (وهو جزء من الخط الأخضر) حداً جديداً تم رسمه لأول مرة في ١٩٤٩م، وتمت الوحدة بين الضفتين الشرقية (الأردنية) والغربية (الفلسطينية) بعد مؤتمر أريحا عام ١٩٥١م الذي طالب بها، وظلت الوحدة قائمة مع الضفة الشرقية واعتبار أهالي الضفة الغربية مواطنين أردنيين حتى عام ١٩٨٨م عندما قرر الملك حسين فك الارتباط القانوني والإداري والمالي (قرار فك الارتباط) بناء على طلب منظمة التحرير الفلسطينية، ما عدا الأوقاف والتي ظلت مرتبطة مع الحكومة الأردنية حتى اليوم من : ـ إشراف، تعيينات، صيانة الأوقاف المسيحية والإسلامية والتزامات مالية، وفي ٥ حزيران ١٩٦٧م احتلت إسرائيل المنطقة من الجيش الأردني إبان حرب الأيام الستة (النكسة)، ولا تزال المنطقة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، إلا أنها لا تعتبر جزءا من إسرائيل بل أراضي محتلة حسب ميثاق جينيف، هذا باستثناء الأراضي المجاورة لمدينة القدس التي ضمتها إسرائيل بشكل أحادي الجانب، برغم ذلك قامت إسرائيل ببناء العديد من المستوطنات في هذه المنطقة، وقد أطلقت الحكومة الإسرائيلية على المنطقة اسم "يهودا وشومرون" (أي "يهوذا وسامره ")، حيث تذكر بهذا الاسم في الوثائق الإسرائيلية الرسمية، ويقطن المنطقة السكان الفلسطينيون بالإضافة إلى لاجئي عام ١٩٤٨م، وحتى ١٩٨٨م حاز أغلبهم على المواطنة الأردنية، أما اليوم فمواطنتهم غير واضحة، وحسب اتفاقية أوسلو أقيمت السلطة الوطنية الفلسطينية التي تصدر جوازات السفر للفلسطينيين وتدير الحياة المدنية في بعض المدن بالضفة الغربية، ولكن منذ انتفاضة الأقصى لا تستطيع القيام بواجباتها بشكل ناجع [٢١] .

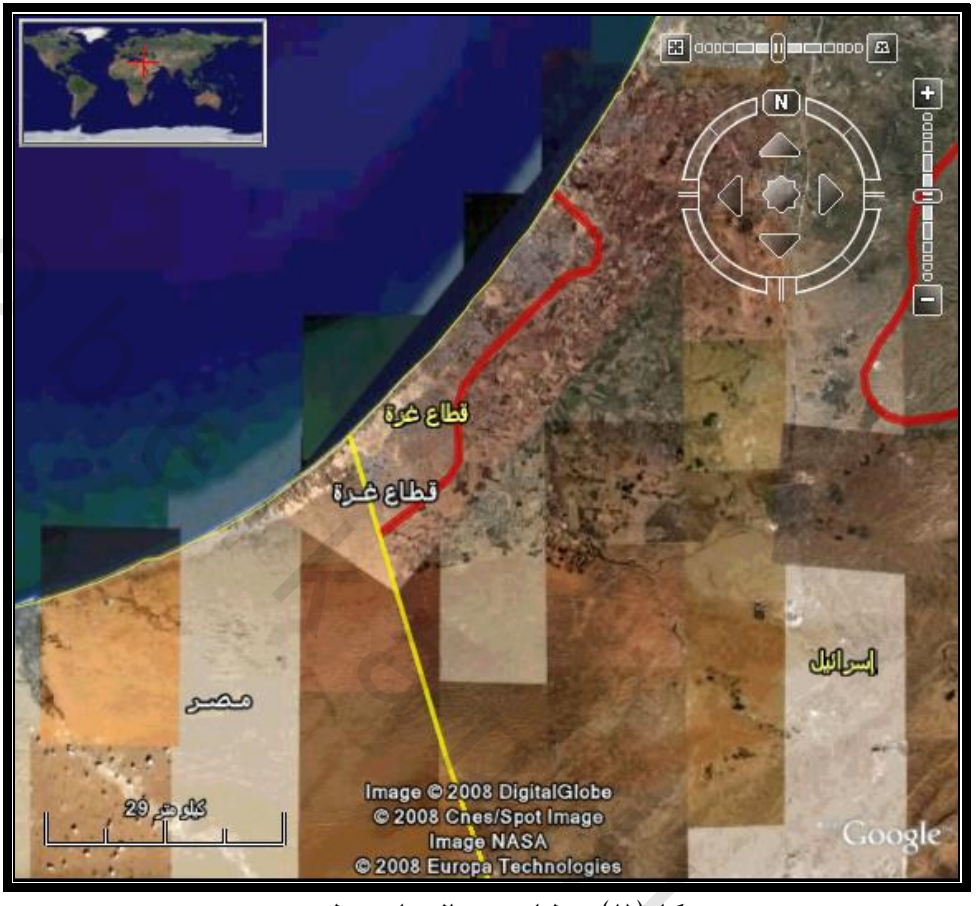

شكل (٧) قطاع غزة الفلسطيني .

" قطاع غزّة " هو المنطقة الجنوبية من الساحل الفلسطيني، وهي على شكل شريط ضيق شمال شرق شبه جزيرة سيناء، يغطّي حوالي ٣٧٨ كيلو متر مربعاً ويمتد شريطها الساحلي على البحر الأبيض المتوسط إلى حوالي ٤٠ كيلو متراً، وتسمى بقطاع غزة نسبة لأكبر مدنها غزة، وتم احتلاله من قبل إسرائيل في العام ١٩٦٧ م ودخلت إلى بعض مناطقه السلطة الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣م. وفي فبراير ٢٠٠٥م، صوّتت الحكومة الإسرائيلية على تطبيق خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي أريئيل شارون للانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة وإزالة جميع المستوطنات الإسرائيلية والمستوطنين

والقواعد العسكرية من القطاع، وتم الانتهاء من العملية في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٥م بإعلانها إنهاء الحكم العسكري في القطاع، يبلغ عدد السكان حوالي ١,٥ مليون نسمة، بمعدل كثافة سكانية ٢٦٤٠٠ مواطن/كم مربع، وكثافة سكانية في مخيمات اللاجئين ٥٥٥٠٠ مواطن/ كم مربع، كانت إسرائيل قد قامت ببناء حوالي ٢٥ من المستوطنات في قطاع غزّة، تتركز في ساحل جنوب القطاع، يقدر عدد المستوطنين فيها بحسب دائرة الأبحاث التابعة للكنيست الإسرائيلي(٢٠٠٣م) بـ ٧٧٨١ مستوطناً في ٢٣ مستوطنة بكثافة مقدارها ٦٦٥ مستوطناً / كم مربع، تم إخلاء هذه المستوطنات وهدمها ضمن خطة الانسحاب الإسرائيلية من قطاع غزة [٢٢]، وتشهد الآن غارات مستمرة وعمليات اجتياح متواصلة بين وقت وآخر.

رابعا :ـ وقائع الحرب الأنجلوأمريكية في العراق :ـ

قدمت الحرب النظامية الأنجلوأمريكية على العراق صورة مخزية وظالمة للشجاعة والمهارة العسكرية العربية، وحطت من قيمة الجهاد والاستشهاد لدى المسلمين عند الغرب، بسبب السقوط السهل والسريع للعاصمة العراقية " بغداد "، وعندما نقارن بين سقوط بغداد سنة ٢٠٠٣ م و" برلين " أثناء نهاية الحرب العالمية الثانية، نجد ما يخجلنا، مع تشابه الحالتين، والوصول إلى ذروة الانهيار المعنوي، ونهاية الأحلام والخطط التوسعية، ففي حين استبسل الألمان في حرب مريرة في المدن والضواحي، دون أن يكون هناك أمل واقعي في النصر أو تجنب الهزيمة في نهاية المطاف، تسارعت العمليات العسكرية ضد بغداد، واهتمت بالحرب النفسية للترضية الذاتية أكثر من خوض المعارك ذاتها ! .

وبرز عقب الحرب النظامية نمط معتاد من حروب العصابات، ذات الطابع الارتجالي، وتولت شرف الدفاع عن العراق، وهي التي لا نجد لها نظيرا متكافئا معها بعد سقوط برلين، لكنها لم توجه ضد العدو المحتل فقط، بل أعادت تعريف وتحديد هوية العدووالصديق، وسقط كثير من الأبرياء أثناء المواجهات والتفجيرات الانتحارية، وأعدم آخرون بصورة شديدة الدموية أثناء عرضها على شبكة المعلومات الدولية، ولا ننكر أن من شاهد مسلسل " ذبح الخونة " وفقا للمفهوم الأعمى والمتعصب لبعض المجاهدين، قد تمنى أن يلقى هؤلاء الدمويون

مصيرا مشابها، وعلى أيه حال لا أحد يعرف ما هي الحقيقة، وما هو الدور الذي تقوم به الأجهزة الأمنية الأمريكية في تأجيج روح الفتنة الطائفية، وتأليب الأطراف على بعض، وإلى أي مدى وصلت إليه المخابرات الإسرائيلية في عمليات التخريب والإبادة في العراق .

وبات الأمريكيون يشكلون جزءاً من الجغرافيا السياسية، وأصبحوا جيرانا لست دول، دون أن تكون هذه الجيرة أكثر إخلالاً بالجغرافيا الاستراتيجية، ذلك أن الأرض ليست أرضهم والموارد ليست مواردهم، وكل ما هنالك أنهم يديرون الأرض والموارد ويريدون أن يكونوا جزءاً من الجغرافيا الاستراتيجية بالتدخل في شؤون الدول الحالية، ورسم سياساتها عبر ما يسمى بـ« **الشرق الأوسط الجديد** »، واعتاد الأمريكيون على التجارب التي تبدو كانبثاق سريع يأتي فجأة وينسحب فجأة، الأمر الذي لا يراكم التجارب عند الشعوب لفترة طويلة، تماماً كما فعلوا في فيتنام وكوسوفو والصومال، إذ إن الاستراتيجية السياسية والعسكرية قد بُنيت لديهم على أساس أنهم جزيرة معزولة مكتفية بذاتها، وتستطيع أن تمدّ يدها انتقائياً واختيارياً على المستوى العسكري، ولا داع لفهم الناس والأرض والتاريخ [٢٤] .

ونظرا لكون الاحتلال الأمريكي لأفغانستان جزءاً من غزو الأراضي العربية، أكدت تقارير المخابرات الدولية أنه على الرغم من الحرب الأمريكية على أفغانستان منذ ٢٠٠١ م وإسقاط حركة طالبان إلا أن طالبان أصبحت تسيطر الآن على ٥٤ ٪ من أراضي أفغانستان، خصوصا في المناطق الشرقية والجنوبية التي تضم معظم السكان الأفغان، بينما حكومة "كارازاي " محاصرة عمليا في " كابول " والمنطقة الخضراء، برغم الوجود العسكري الكثيف للقوات الأمريكية وحلف الناتو [٢٥] ، وهذا الأمر وإن كان يفرح العرب، إلا أن الوقائع الحربية ذات كر وفر وتقلب متواصل حتى تنتهي.

وسيمر الاحتلال الأمريكي بالدورة المعتادة للصعود والهبوط، من مراحل الغزووالاستقرار والرحيل، ولكنها ستميل للتسارع في ظل التغيرات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتأثيرات التضخيم الإعلامي للقتلى من الجنود الأمريكيين، وعما قريب سيصبح العراق هو التجسيد لحالة الاستعمار الغربي القصير في تاريخ صراعات الغرب مع الشرق الأوسط، لكن الأمر لن ينقضي

بصورة تامة، فمع التفاهمات والترتيبات للاتفاق على جلاء القوات الأمريكية المتوقع أواخر عام ٢٠٠٩ م، وإنشاء القواعد العسكرية في العراق، ينتحل الاحتلال شكلا جديدا في مواقع جغرافية محددة داخل العراق. ومن الملاحظ أن الوجود العسكري المسالم في مواقع القواعد العسكرية، أكثر عمرا واستقرارا في تاريخ التوسعات الأمريكية والتاريخ الحربي الحديث، وينتظر أن تؤدي المقاومة إلى جلائها بعد فترة لاحقة .

خامسا : القواعد العسكرية الأمريكية وعلاقاتها بالأمن القومي العربي :

بعد انتهاء العصر الاستعماري على مستوى العالم كان على القوى الأجنبية التي اضطرت إلى الجلاء من المنطقة أن تجد لها صيغاً جديدة لوجودها العسكري، وبرزت إلى الوجود صور أخرى مثل التسهيلات العسكرية، والمناورات المشتركة والتخزين المسبق للمعدات والمواد، والمساعدات الأمنية، والوجود البحري في المياه الدولية القريبة، وعادة ما يصاحب التسهيلات العسكرية والمناورات المشتركة وجود عسكري مؤقت يمكن أن يثير المشاعر الوطنية، وانتقادات القوى المعارضة، بالإضافة إلى أن وجودها مؤقت قليل النفع في حالة الطوارئ المفاجئة، ويتطلب التخزين المسبق للمعدات والمواد وجوداً عسكرياً محدوداً، ولكنه ملحوظ، فيمكن أن تكون له الآثار السابقة نفسها، والمساعدات الأمنية تكفل ضمانات عسكرية على المدى البعيد، ولكنها قليلة الفعالية في الحالات الطارئة التي تتطلب إجراءات سريعة وتدخلاً فورياً من وجهة نظر القوى الأجنبية، حتى الوجود العسكري الأجنبي في المياه الدولية القريبة كحل لمشكلة الحاجة إلى وجود قوات جاهزة للاستخدام في الحالات الطارئة، لم يكن بديلا كافيا، إذ إنه يتطلب استخدام بعض التسهيلات الشاطئية وزيارة الموانئ لأغراض الصيانة والإصلاح والإمداد بالاحتياجات، وكذلك لراحة الأفراد والترويح عنهم، كما أنه لا يمكن القول بأن الوجود العسكري البحري الأجنبي في المياه الدولية يشكل صورة جديدة من صور الوجود العسكري الأجنبي، إذ كان معروفاً حتى في فترة الاستعمار وما قبلها، وكان الوجود العسكري البحري في المياه الدولية مرتبطاً في أحوال كثيرة بسياسة التهديد باستخدام القوة التي عرفت بـ" **دبلوماسية البوارج** " حينما كان يكفي أن تظهر سفن أسطول الدولة

الكبرى أمام سواحل الدولة، لتتفهم قيادتها أنها ستتعرض لاستخدام القوة ضدها إن لم تسارع بالاستجابة لمطالب الدولة صاحبة الأسطول. ولكل الأسباب السابقة عمدت الولايات المتحدة إلى نفس أسلوب النظم الاستعمارية السابقة في المنطقة، والتي انتهجتها في نهايات احتلالها لبعض الدول العربية، وهي سحب القوات وتركيزها في مناطق استراتيجية للدول المحتلة، مما يعطي انطباعاً بزوال الاحتلال، مع بقائه كحقيقة من خلال قوات متمركزة في مناطق بعينها يمكن استخدامها عند الحاجة، أو حتى التلويح باستخدامها، وأدت تداعيات حربي الخليج الثانية والثالثة (١٩٩١ م وغزو العراق) إلى إنشاء القواعد الأمريكية في المنطقة العربية. وهناك عدة أشكال للوجود العسكري الخارجي مثل توسيع نطاق التسهيلات العسكرية المقدمة للقوات الأمريكية في القواعد والمحطات والموانئ والمطارات والمعسكرات والمراكز، والغالبية العظمى من دول المنطقة ذات علاقات قوية بالولايات المتحدة، أو حتى بعض الدول التي لا يبدو أنه تربطها علاقات سياسية قوية بها، وتتضمن تلك التسهيلات حق استخدام المجال الجوي وزيارة الموانئ واستخدام المطارات العسكرية وعمليات النقل الجوي والانتشار السريع وخدمات الوقود والصيانة وتخزين الأسلحة، إضافة إلى المناورات العسكرية المشتركة [٢٦].

وظهرت خريطة جديدة للقواعد العسكرية الأمريكية في العالم تكشف عن إنشاء ٢٠ قاعدة في العراق بكلفة ١,١ مليار دولار، وتخصيص ٤٦ مليار دولار إضافي لميزانية الدفاع عام ٢٠٠٨ م بعد أن كانت ميزانيتها مائة وخمسين مليار دولار لعام ٢٠٠٧ م، وتتراوح نسبة ميزانية الدفاع ما بين ٤,٣ : ٥٪ من إجمالي الناتج القومي الأمريكي التي كانت ٣٪ في ٢٠٠١ م، وزادت إلى ٤٪ من ٢٠٠٥:٢٠٠٧م [٢٧].

وبخلاف القواعد العسكرية داخل أمريكا نفسها والتي تصل إلى ستة آلاف قاعدة حسب تقديرات فبراير سنة ٢٠٠٧ م، ومع زيادة شعور الولايات المتحدة بالخطر المحدق بها بعد هجمات سبتمبر أضيفت سبع دول جديدة إلى قائمة الدول التي تسمح بوجود قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها، وبعد أن كان هناك ٢٥٥,٠٦٥ ألف جندي أمريكي منتشرين في دول أجنبية عام ٢٠٠٢ م قبل أن تحدث اعتداءات

سبتمبر آثارها، أصبح الآن عددهم ٣٢٥ ألفا منتشرين في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية والشرق الأوسط ووسط آسيا وإندونيسيا والفلبين واليابان، جدول (٢)، فضلا عن العديد من القواعد الجديدة التي أنشأتها الولايات المتحدة مؤخرا، للتجسس والمخابرات المتصلة بالأقمار الصناعية [٢٨] .

جدول (٢) مناطق انتشار الجنود الأمريكيين حول العالم سنة ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ م.

إقليم الانتشار	عدد الجنود الأمريكيين	ملاحظات
أوربا	١١٦٠٠٠	من بينهم ٧٥٦٠٣ في ألمانيا
آسيا	٩٧٠٠٠	ما عدا الشرق الأوسط ووسط آسيا
في البحار	٦٠١١٦	
كوريا الجنوبية	٤٠٢٥٨	موجودة منذ الحرب الكورية
اليابان	٤٠٠٤٥	موجودة منذ الحرب العالمية الثانية
الشرق الأوسط (بخلاف العراق)	٦٠٠٠	منهم ٣٤٣٢ في قطر، ١٤٩٦ في البحرين
بلغاريا	٢٥٠٠ – ٥٠٠٠	منذ سنة ٢٠٠٦م
وسط اسيا	١٠٠٠	
أفريقيا	٨٠٠	
جوانتانامو (كوبا)	٧٠٠	
هندوراس	٤١٣	
كندا	١٤٧	
قاعدة ديبجو جارسيا في المحيط الهندي	٤٩١	
آستراليا	٢٠٠	
سنغافورا	١٩٦	
الفلبين	١٠٠	
تايلاند	١١٣	

المصدر :

http://marsadiraq.com/index.php?show=banners&action=goto&id=٢

وتتركز القواعد العسكرية الأمريكية بصفة أساسية في أوروبا الغربية حيث توجد نحو ٢٦ قاعدة في ألمانيا وثمان في بريطانيا، وثمان في ايطاليا، بالإضافة إلى تسعة مراكز في اليابان، كما استمرت المفاوضات بين الولايات المتحدة وعدد من الدول بهدف إنشاء مزيد من القواعد العسكرية أو التوسع في القواعد الموجودة بالفعل وهي الدول التالية (المغرب والجزائر ومالي وغانا والبرازيل وأستراليا وبولندا والتشيك وأوزبكستان وطاجكيستان وكازاخستان وإيطاليا وفرنسا)، وقد أثمرت هذه المفاوضات بالنجاح أحيانا حيث وافقت جيبوتي في عام ٢٠٠٨م على بناء قاعدة عسكرية أمريكية على أرضها ضمن خطة أمريكية لبناء شبكة من القواعد تربط بين الغرب والشرق امتدادا من كولومبيا في أمريكا الجنوبية مرورا بشمال أفريقيا والشرق الأوسط ووسط آسيا وانتهاء بالفلبين [٢٥]، ومن مشكلات هذا التوسع العسكري الخارجي ارتفاع التكاليف التي تحتاجها القواعد من الناحية الاقتصادية وما صاحبها من تعقيد الأمور السياسية والعسكرية، كما أنها كانت سببا في الانهيار الاقتصادي التدريجي للدول العظمى على مر التاريخ، ومن بينها بريطانيا والاتحاد السوفيتي، كما أنها عرضة لاعتراض مواصلاتها من قبل الأعمال الإرهابية والعناصر المعادية .

- القواعد العسكرية الأمريكية في البلاد العربية : -

إننا لسنا أمام ظاهرة الوجود الأمريكي في أفغانستان والعراق فقط، وإنما نحن أمام استراتيجية عسكرية أمريكية مخطط لها أن تكون جزءاً من الشرق الأوسط لفترة طويلة، تهتم بانتشار القواعد العسكرية في المنطقة العربية بداية من مصر وحتى البحرين، باستثناء سوريا ولبنان، كما ستظل تحافظ على وجودها في أراضي العراق المحتلة في المستقبل [٢٩].

- **الوجود العسكري الأمريكي في قطر : -**

كانت مركزا للعمليات إبان غزو العراق، حيث مثلت قطر باتفاقيتها مع الولايات المتحدة والتي ضمنت وجودا دائما للقوات الأمريكية في قطر نقلة كبيرة في الوجود العسكري، ومن المفترض أن تسعى الدول لإنشاء قواعد في الدول الأخرى، ومن أجل

ذلك فإنها تقدم تنازلات ومصالح، وتدفع أموالا من أجل أن توافق الدولة على تأجير قاعدة للدولة الأخرى، فمثلاً دفعت الولايات المتحدة أموالا طائلة لليونان وكوريا الجنوبية نظير تأجير قواعدها هناك، إلا أن الجديد في المسألة القطرية هي أن تكون الدولة المستضيفة هي التي تحملت كامل النفقات![٣٠] من أجل الاحتماء بحليف قوي، لتصحيح أوضاع الجغرافيا السياسية لمقوماتها الضعيفة .

- **القواعد العسكرية في البحرين : ـ**

تعد البحرين من أكثر الدول العربية تعاوناً مع وزارة الدفاع والأجهزة الأمنية الأمريكية، وقدمت التسهيلات للبحرية الأمريكية منذ عام ١٩٥٥م، وتوجد فيها قواعد دائمة لتخزين العتاد الأمريكي، ومنذ ١/ ٤/ ١٩٩٣م أصبحت المقر العام للقوات البحرية التابعة للقيادة المركزية الأمريكية للمنطقة الوسطى من العالم، الواقعة ما بين آسيا الوسطى والقرن الأفريقي، وعلى الصعيد البحري أيضاً كانت البحرين خلال التسعينيات إحدى أهم قواعد الدعم اللوجستي لعمليات اعتراض السفن في الخليج العربي لإطباق الحصار بحرياً على العراق، وللجهود المبذولة بالأخص لمنع تهريب النفط العراقي خارج إطار اتفاقية "النفط مقابل الغذاء" المشئومة، وخلال العدوان الثلاثيني على العراق في أول التسعينيات، تحولت البحرين إلى إحدى القواعد العسكرية الأمريكية الرئيسية في الخليج العربي، وشارك الطيارون البحرينيون مباشرة بقصف العراق. وابتداءً من العام ١٩٩٥م استضافت البحرين تعزيزات أمريكية شاركت بفرض منطقة حظر الطيران في جنوب العراق. وفي العام ٢٠٠٣ م تجاوبت البحرين بشكل جيد مع دعوة الكويت لمجلس التعاون الخليجي لاستنفار القوات الخليجية المشتركة للعدوان على العراق[٣١].

بشكل عام كانت هناك قبل أحداث ١١ سبتمبر سبعة مرافق عسكرية أمريكية خالصة، وحق استخدام مئة وعشرة مرافق عسكرية بحرينية (كم مرفق عسكري يمكن أن يوجد في البحرين كلها ؟!)، وتقع معظم المراكز القيادية البحرية الأمريكية في البحرين في " **المنامة** " في قاعدة دعم العمليات البحرية الممتدة على مدى عدة كيلو مترات مربعة، والمحتوية على حوالي أربعين مركزاً

قيادياً أمريكياً يرتبط بالقيادة المركزية للمنطقة الوسطى، وفي ٢٠٠٠/٣/١ م وضعت بشكل دائم في المنامة كاسحة الألغام البحرية " يو إس أأس أردنت " (USS Ardent)، وكانت تلك القطعة البحرية الأمريكية الأولى التي تجعل من الخليج العربي مقراً دائماً لها، أما مرفق " ميناء السلمان " البحري الأمريكي فمهمته لوجستية بالكامل، لتهجع فيه السفن الحربية وتتزود بالوقود، وتموضعت ١٨٥ قطعة بحرية أمريكية في البحرين، منها أربع كاسحات ألغام بحرية، مما حول الجزيرة إلى " **المرفأ العسكري الأمريكي الأكثر ازدحاماً في العالم**"، وتتعاون السلطات البحرينية جيداً في التحقيقات الأمنية المرتبطة بـ" **الحرب على الإرهاب** "، ويشهد للبنك المركزي البحريني أنه تحرك بشكل فعال، حسب اعتراف السلطات الأمريكية، لوقف تدفق الدعم المالي " للإرهاب " عبر النظام المصرفي البحريني، ويعتبر " **مطار البحرين الدولي** " في "**المحرق** " منفذاً رئيسياً للحركة العسكرية الأمريكية، أما " **قاعدة الشيخ عيسى الجوية** "، فهي الحقل الجوي الأمريكي الرئيسي في الجزيرة، وتستضيف حالياً طائرات الاستطلاع والمخابرات الأمريكية بشكل أساسي، وتبلغ المبيعات العسكرية الأمريكية للبحرين حالياً حوالي ١,٦ مليار دولار سنويا، وتضم طائرات إف-١٦ معدلة ومروحيات كوبرا وأباتشي ودبابات M١٠A٣ ونظام رادار ٥٩ – TPS، وتعطي " **اتفاقية التعاون الدفاعي**" لأمريكا حق استخدام المرافق العسكرية البحرينية، وحق تخزين العتاد مسبقاً في الجزيرة على سبيل الاحتياط [٣٢] .

- **الوجود العسكري الأمريكي في السعودية :ـ**

كانت المملكة السعودية قد استضافت منذ عام ١٩٩٠ م عدداً من القواعد العسكرية الأمريكية شبه الدائمة، ودفعت أكثر من خمسين بالمائة من كلفة العمليات غير القتالية ضد العراق. وفي عام ٢٠٠٣م قامت ٣٠٠ طائرة حربية أمريكية مختلفة الأصناف بدك العراق انطلاقاً من تلك القواعد، وسمح لها بحرية الحركة في الأجواء السعودية، وبالقيام بعمليات التقصي والإنقاذ، كما سمح لقوات العمليات الخاصة الأمريكية وغيرها أن تنطلق من " **الجوف** " في شمال السعودية باتجاه العراق [٣٣] .

وكان ملفتاً عدد الفضائيات العربية التي علقت برامجها المعتادة لإعلان الحداد عقب وفاة الملك فهد في بداية أغسطس ٢٠٠٥م . فعَرف وقتها من لم يعرف سابقاً الوزن السياسي والمالي الكبير للسعودية في تلك الفضائيات، وأن الكثير من قنوات الأفلام والأغاني وغيرها مملوكةٌ جزئياً أو كلياً للسعودية، وتشكل امتداداً لنهج إعلامي مدروس سياسياً ترتبط خيوطه بجبالٍ ظاهرة أو مستترة تقود بالمحصلة إلى "الرياض"، وجاء نتاجاً لسياسة تحرص منهجياً منذ "عبد الناصر" و"إذاعة صوت العرب" على التحكم بالرأي العام العربي، وعلى صورتها أمامه، ومن المنطلق نفسه يحرص الحكم السعودي بشدة ألا يبدو بمظهر المرحب بالقواعد العسكرية الأمريكية في الجزيرة العربية مثلاً، حتى وهو يستضيفها، وهو ما يضع قيوداً على الأمريكيين لا تعجبهمً، فليست القيود على الأمريكيين مقبولة دائما ! [٣٤] .

ويعتبر التعاون العسكري الأمريكي- السعودي أفضل بكثير من التعاون الأمني، وهو يدعي، نقلاً عن مسئولين أمريكيين،أن (C. I. A) لم تتمكن من تأسيس " **علاقة يومية أصيلة**" مع الأجهزة الأمنية السعودية كما ترغب، حتى بعد عملية "الخُبر" عام ١٩٩٦م ضد القوات الأمريكية وأحداث ١١ سبتمبر، على الرغم من تشكيل قوة تدخل مشتركة سعودية - أمريكية لمكافحة تمويل الإرهاب في أغسطس ٢٠٠٣م، وزيادة تبادل المعلومات بعد اعتقال عشرات المتعاونين مع القاعدة وبعض المشتبه فيهم في السعودية، أما العلاقة العسكرية فتوصف بأنها "قريبة" و"إيجابية"، ويزعم أن قاعدة " **الأمير سلطان**" الجوية في "الخرج" المشيدة في التسعينيات كانت خلال السنوات الماضية مركز قيادة القوات الأمريكية في السعودية والمنطقة كلها، بالرغم من انخفاض أهميتها كثيراً بعد بناء القاعدة الأمريكية الضخمة في قطر واحتلال العراق، وقد كانت تلك القاعدة العصب الحساس للسيطرة على منطقة حظر الطيران جنوب العراق، ثم تحولت بسرعة إلى إحدى منصات غزو أفغانستان ثم العراق [٣٥] .

وكان للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية في السعودية قبل أحداث ١١ سبتمبر ١٣ مرفقاً خاصاً، بالإضافة إلى حقها في استخدام ٦٦ مرفقاً تابعاً للقوات المسلحة السعودية، أما مقرها فقاعدة الأمير سلطان الجوية كما ذكر

آنفاً، حيث توجد طائرات التجسس " يو تو" (U-٢)، والقواعد الأخرى التي تستخدمها أمريكا بانتظام موجودة في " **الضهران**" (قاعدة الملك عبد العزيز)، و" **الرياض**" (قاعدة الملك خالد)، وفي " **خميس مشيط** " و" **تبوك** " و"**الطائف** "، ومع أن الوجود العسكري الأمريكي المباشر قلص كثيراً بعد ٢٠٠٣م، مقارنةً بما كان عليه مثلاً عام ١٩٩٠م، فإن عناصر مهمة منه ما برحت قائمة حتى اليوم على الأرض، وتحتفظ أمريكا بـ" **نوع من الإشراف على السلاح الأمريكي في السعودية** "، حيث اشترت السعودية عبر السنوات طائرات إف-١٥ وطائرات التجسس إيواكس (AWACS) ومروحيات بلاك هوك (Blackhawk)، كما اشترت صواريخ دفاع جوي مثل "الباتريوت " و"هوك "، بالإضافة إلى مصفحات من طراز " برادلي " و" إبرامز"، ومعدات أخرى، هذا فضلاً عن البرامج التدريبية والتمارين المشتركة والحضور السعودي القوي في الأكاديميات العسكرية الأمريكية. وقد امتعض الأمريكيون مؤخراً من انخفاض الإنفاق السعودي على الأسلحة الأمريكية، ولكنهم بالرغم من ذلك راضون عن العلاقة العسكرية أكثر بكثير من العلاقة الأمنية مع السعودية، خاصة من جهة التعاون في العراق وأفغانستان، والسماح بالتواجد العسكري الأمريكي عند الضرورة ولو ببعض القيود [٣٦].

مضار القواعد العسكرية البيئية :ـ

أمام هذه الشبكة العريضة من القواعد العسكرية والتي يراها الكثيرون انتهاكا لسيادة دولهم زادت حركات المقاومة والمنظمات المدنية الداعية لتفكيك القواعد الأمريكية سواء في كوريا الجنوبية أو بورتوريكوأو الفلبين أو كوبا أو آوروبا أو اليابان، وتشكلت " **الشبكة الدولية لإزالة القواعد العسكرية الأمريكية** " (International Network for the Abolition of US Military Bases) التي تسعى إلى إطلاق حملات توعية تعليمية وتثقيفية لكسب الرأي العام، بالإضافة إلى الاستفادة وإعادة تأهيل المقرات السابقة للقواعد العسكرية الأمريكية، مثلما هو الحال في أوروبا الغربية، تقول الشبكة على موقعها (https://www.no-bases.org) - إن هذه الحركات الشعبية قد تكللت جهودها بالنجاح وأوقفت الاتفاقيات الثنائية مع أمريكا، وذلك في بعض الدول مثل الفلبين وبورتوريكو، لتبدأ مرحلة ثانية هي دفع الولايات المتحدة إلى تنظيف مقر

القاعدة تماما من أي ملوثات، تستمر دول أخرى مثل كوريا الجنوبية واليابان في هذه المقاومة لعدة أجيال دون أن تؤتي ثمارها حتى الآن، المجموعة الثالثة من الدول هي الإكوادور وباراجواي وأوزبكستان وبلغاريا التي بدأت فيها هذه الحركات مؤخرا. وفي مارس الماضي عقدت الشبكة الدولية مؤتمرها في الإكوادور الذي استمر أربعة أيام واستعرض الدور الذي تلعبه القواعد العسكرية الأجنبية، وهدف المؤتمر للتوعية بتأثير هذه القواعد على الصعيد السياسي والاجتماعي والبيئي والتوسع في الشبكة وفي هيئتها وفي خططها وفي أنشطتها المستقبلية، مع تبادل الخبرات بين هذه الحركات والمنظمات المدنية من دول مختلفة [٣٧].

وقد تم كشف المخاطر الصحية والبيئية التي تسببت فيها القواعد العسكرية الأمريكية في العديد من الدول ومن بينها الفلبين، حيث وقع مئات الضحايا وآلاف المصابين بأمراض خطيرة وتشوهات جسمانية وعقلية بسبب التلوث الكيميائي الناجم عن هذه المخلفات التي يتكلف تنظيفها أكثر من ثلاثة مليارات دولار، وأصيب الكثيرون بأضرار خطيرة بسبب مخلفات القواعد العسكرية الأمريكية، التي لم تراعِ المعايير الدولية في التخلص من النفايات الكيماوية، واختلطت بالتربة والمياه، وهناك الآلاف من العمال الفلبينيين الذين عملوا بتلك القاعدة وتعاملوا مباشرة مع هذه المواد الخطيرة، وكان أكثر من ٢٣ ألف عامل فلبيني خدموا في هذه القاعدة، من بينهم ٢٠٠٠ شخص على الأقل أصيبوا بأمراض صدرية خطيرة، وذلك جراء تعرضهم لمادة " الاسبستوس "، هذه المادة التي تسبب عند استنشاقها مشاكل بالرئة وصعوبة في التنفس، بل وتؤدي إلى سرطان الرئة، والكثير من هؤلاء العمال مات بسبب إصابته بسرطان الرئة [٣٨].

وقد تلقى مركز شكاوى الجيش الأمريكي شكاوى من ١٨ دولة، كلها كانت حول الأضرار التي نتجت عن عدم معالجة مخلفات القواعد العسكرية الأمريكية بتلك الدول، واعترافاً منه بهذه الأضرار، منح الجيش الأمريكي تعويضات مالية كبيرة لهذه الدول، بل ودفع تعويضات أيضاً للجنود الأمريكيين الذين أصيبوا بأمراض صدرية أثناء عملهم في قاعدة سوبك، أما بالنسبة للعمال الفلبينيين الذين أصيبوا بأمراض صدرية، فقد تلقى بعضهم تعويضات هزيلة، لكن معظمهم لم يتلقَ شيئا [٣٩].

وهناك تعتيم إعلامي حول كل ما يجري في القواعد العسكرية العربية، وتكتم أكبر تجاه القواعد الأجنبية في البلدان العربية، خشية الضغوط الشعبية لتصفيتها. ولنا أن نتوقع الانتهاكات الأخلاقية والممارسات التي يرفضها الدين والنظم القانونية، والتلوث بالمخلفات العسكرية، ومن بينها عوادم البترول في الموانئ البحرية، والمخلفات النووية التي بات يشكل بعضها جزءاً من تركيبة الذخيرة الحديثة للدبابات والمدفعية والصواريخ، كما أن التحصينات العسكرية حول القواعد البرية الدائمة لها خصائصها الأمنية المهددة للبيئة، أخطرها عمليات زرع الأسلاك الشائكة والألغام المضادة للأفراد والآلات حولها بشكل منظم وعشوائي .

سادسا : خصائص القدرات العسكرية للجيوش في الدول العربية والشرق الأوسط :

قد يبدو للكثيرين خطورة التعامل مع المعلومات العسكرية رغم سهولة تداولها ونشرها في الدوريات العلمية على مستوى العالم، والتسبب في تعريض الأمن القومي للخطر، غير أننا لدينا اعتقاد راسخ أن ما قمنا به من تحليل وتقييم للبيانات والمفردات والإحصاءات لقيت مسبقا عناية فائقة ومتوالية من الأجهزة المعادية، ومازالت تستقصي المعلومات الدقيقة من خلال أجهزة الاستخبارات لتتعمق في دراسة مواطن الخلل والضعف في بنية الأمور المدنية والعسكرية، فليسوا هم في حاجة إلى تحليل من لدنا، وإن ما تقوم به هذه الدراسة هو جهد وطني لإبراز مواطن الضعف لنا، وتجب الإشارة أولا إلى عدة اعتبارات عن المقومات العسكرية في الدول العربية والشرق الأوسط، كظاهرة بشرية لها أوضاع خاصة، هي : ـ

- تدلل الإحصاءات العسكرية عن أحجام عددية ومتغيرة للجيوش والأسلحة، ولا يجب أن تُؤخذ باعتبارها قدرات أبدية لا تقبل الزيادة والنقصان في المستقبل .
- تتسم القدرات العسكرية الكمية ببطء تغيرها، وتتفاوت سرعة واتجاه نموها، وتأثرها بالاضطرابات والتهديدات الإقليمية والدولية، وتستغرق حوالي عشر

سنوات في الظروف الطبيعية للتطور، في معدل يتراوح ما بين ١٠ – ٢٠ ٪، بينما يمكن أن تشهد انهيارا كاملا وسريعا في وقت أقل من ذلك بكثير، مثل ما تعرض له العراق إثر الاحتلال الانجلوأمريكي سنة ٢٠٠٣ م .

- تطرح الرؤى والملاحظات والتحليلات والتوجيهات التي تقدمها الدراسات الاستراتيجية – ومن بينها هذا البحث – فكرا طويل المدى، تستمر فاعليته خلال العقود القادمة .
- تجرى الدراسات لتحديد مكانة القوى العسكرية من خلال المقارنات بين كل الدول، خاصة في المحيط الإقليمي، ولذلك فلن نقتصر على المطالبة بالتفوق على إسرائيل وإغفال الأوضاع الجيوستراتيجية في المنطقة.
- لا تدل أحجام العتاد العسكري بالضرورة على أنها في حالة جيدة تماما، وفي صورة سليمة تقارب بعضها البعض، وقدرتها على الاشتراك في حرب حقيقية .
- لا تتطابق كل الإحصاءات في أي شيء على الإطلاق، وفي نواحي المجالات المدنية والعسكرية كافة إلا فيما ندر، عندما يستعين بعضها ببعض، أو تأخذ عنها هذه الأحجام، نظرا لاختلاف المقاييس والتعريفات وسبل إجراء الإحصاءات، وكذلك التقديرات التي تجرى في غيابها، ولصعوبة حصر الظاهرات وتحديدها، واختلاف النظرة إلى أهمية ذكر الأرقام الصغرى والفروق الطفيفة .
- تضم الإحصاءات أنواعاً وطرزاً مختلفة ذات قدرات متفاوتة للأسلحة، فالحجم وحده لا يعكس حقيقة القوة العسكرية.
- لا تسير القوة العددية مع العقيدة القتالية والروح العسكرية والكفاءة الحربية، فالتاريخ العسكرية مليء بأمثلة لقوى بدت أقل شأنا استطاعت أن توقع الهزيمة بجيوش تفوقها في الحجم والقوة.
- مازالت النظم العسكرية في العالم عبارة عن مؤسسات صماء لا تتسم بالشفافية، ومصداقية المصارحة التي يمكن أن توفر فرص تصويب الأخطاء وتحسين الأداء، حيث تمارس سيطرتها باستمرار، وتهيمن على تداول بياناتها وخصائصها، ومازالت تستخدم الإعلام العسكري لإخفاء أسرارها ونقاط

قوتها، مما قاد صفوة المفكرين إلى إقرار واقع غير موجود، وانساقوا نحو تكرار المبالغات، وكانت سببا في تضخيم مدى القوى العربية الزائفة وتصديها لأعدائها التقليديين، ويجب أن ندرك ذلك ولا نقتنع ببياناتها ذات الطابع التفاخري أثناء دراستنا.

- تختلف صياغة وتحديد هوية العدو لكل دولة عربية على حدى، فمن مرحلة عداء الولايات المتحدة وإسرائيل في القرن العشرين، يظهر الآن أعداء جدد، فيلاحظ أن هناك تنامياً للجيوش البرية للدفاع عن حدودها مع الدول العربية.
- لا يعتبر الجيش وحده هو السلاح الدفاعي عن البلاد، حيث تدافع العلاقات السياسية الوثيقة عن الدول العربية أكثر من أي شيء آخر، فتستند الدول الصغرى على الصداقات الحميمة مع الغرب لتأمين أوضاعها أكثر من الاعتماد على الجيش ذاته، والعلاقات بينها والولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل تتسم بالاستقرار الأبدي الذي يتحدى مقولة إنه " **ليس هناك صداقة دائمة أو عداء دائم، ولكن المصالح هي الدائمة** "، والتي تُصيغ العلاقات السياسية وتتقلب بتقلبها، لتوائم مصالحها معهم، أو على الأقل لا تتعارض معها، ولذلك فالجيش يعد من الكماليات الشكلية الواجبة في مواجهة الطوارئ.

- قضايا التسليح العربي والتكنولوجيا العسكرية الحديثة : ـ

تعاني الصناعات العسكرية العربية من القصور والتدني الذي لا يمكنه أن يواجه الصناعات المشابهة في الدول المعادية، وهذا الأمر لا يعد مخالفا للشئون العسكرية في العالم، فعلى سبيل المثال : ـ تستورد الولايات المتحدة الأمريكية ناقلات الجنود المدرعة من كندا، ومقذوفات موجهة مضادة للدبابات من فرنسا، وطائرات تجسس من إسرائيل، وطائرات نقل من هولندا وبريطانيا، وصواريخ مضادة للسفن من النرويج، وصواريخ للدفاع الجوي من بريطانيا، ورغم أنها تنتج أنواعاً مختلفة من كل هذه الأسلحة فإن تعدد المهام واختلاف مسارح العمليات جعل من الأنسب لها أن تستورد مثل هذه الأسلحة [٤٠].

وتعتبر المنطقة ساحة هامة لتصريف الصناعات العسكرية الغربية، حيث استحوذ الشرق الأوسط على حوالي ٥٠ ٪ من إجمالي إمدادات السلاح في العالم الثالث[٤١]، في الوقت الذي تعاظمت فيه تكاليف تطوير الأسلحة وتحديثها، وارتفاع قيمة بيع منتجات الأسلحة إذا قورنت بعوائد بيع المنتجات الصناعية الأخرى، وقلة الخبرات الوطنية في الصناعات العسكرية المتطورة [٤٢].

وتساهم الصناعات العسكرية العربية بآلات وأسلحة محدودة النوعية والقدرة، تنحصر في الأنواع البسيطة من البنادق، وآلات الاستطلاع، وذخائر الأسلحة الخفيفة والدبابات والمدفعيات المحدودة المدى، وتعتمد بالكامل على المساعدات الفنية الأجنبية، خاصة الكتلة الشرقية، وتعتبر نسخا متكررة أدنى من مثلها في كل شيء، وهي محل نقض من العرب أنفسهم، ويفضلون عليها النسخة الأصلية نظرا لكفاءتها العملية [٤٣]، في حين نجد طفرة كبيرة للصناعات العسكرية الإسرائيلية والإيرانية .

تعاني الأسلحة العربية من قلة الاعتماد على التكنولوجيا العسكرية، وكانت النتيجة إيقاع الهزيمة بمؤسسات لا تفتقر للحمية والشجاعة القتالية، فعلى سبيل المثال كانت حرب الخليج الثانية، وكذلك عمليات غزو العراق، صورة لصراع التكنولوجيا الحديثة مع البساطة العسكرية التقليدية، حيث تم نشر أنظمة G p S) لتحديد المكان بالأقمار الاصطناعية في كتائب المدفعية مما يسمح لهذه القوات بالحركة وإطلاق النيران بدقة في بيئة خالية من نقاط التعرف، وتم نشر رادارات لكشف مواقع المدفعية المعادية من نوع (فاير فايندر)، وهناك نموذج منه هو رادار (AN/TPQ-٣٦) الخفيف المتحرك الذي يبلغ مداه ٢٤ كيلو متراً ورادار(AN/TPQ-٣٦) الذي يبلغ مداه ٥٠ كيلو متراً، وتقوم بحساب نقطة انطلاق القذائف المعادية وهي في الجو بدقة لا تتجاوز ١٢ مترا على مسافة عشرات الكيلو مترات، وإعطاء الأوامر إلى كمبيوتر المدفع الذي يقوم بتوجيه فوهة المدفع للهدف، كما أعطت المعلومات لوحدات المدفعية الأخرى والطائرات الحليفة على حد سواء، وكثيرا ما كانت المعطيات الدقيقة حول المواقع العراقية مكتوبة على شاشات إدارة نيران المدافع والراجمات الأمريكية قبل أن تسقط القذائف العراقية على الأرض، ولهذا فإن طول مدى المدفعية العراقية لم ينفعها لأنها لم تكن متحركة، وغير قادرة على تحديد مواقع المدفعية المعادية [٤٤].

ويمكن من الناحية العملية زيادة قدرات الأسلحة الموجهة التي تزخر بها الجيوش العربية، ومنها على سبيل المثال صاروخ سكود (Scud) الذي يعاني من ضعف التوجيه وقلة دقته، فيمكن أن يضاف إليه جهاز " استقبال ملاحي " (G P S) وكابلات جديدة، وغير ذلك من عناصر، بتكلفة خمسة آلاف دولار تقريبا ليصبح صاروخاً ذكياً دقيق الإصابة [٤٥].

- الإنفاق العسكري في الدول العربية والشرق الأوسط :-

يتأثر الإنفاق العسكري (military expenditures) وعقد صفقات التسليح بعدد كبير من العناصر، وهي صفقات سياسية في المقام الأول، ويأخذ بآراء الخبراء العسكريين في أطر المشورة الفنية [٤٦]، ولا تجري الأمور بصفة ديناميكية منسجمة بين الساسة والفنيين، إذ إن في مراحل ووقائع لا حصر لها كان يتم تجاهل إرشادات العسكريين، وفعل ما يناقضها تماما لأسباب كثيرة من بينها المجاملات السياسية !.

من المؤسف أن نجد التزاما لا فكاك منه يؤكد على أنه " **كلما زاد الإنفاق العسكري كان ذلك دليلا حاسما على القوة العسكرية** "!، فلماذا نغفل دور الكفاءة والمهارة التي لا يصنعها المال وحده، كما لابد أن يتم التعرف على تفاصيل إنفاق الدولة على شئونها العسكرية، وذلك يدخل في صميم السرية. وعلى أية حال لا تنفق الأموال الطائلة على شئون دفاعية أو تسليحية بحتة، فالمرتبات والمخصصات الموجهة للعسكريين تقتطع جزءاً كبيرا منها، وقد ارتفع الدخل العسكري الفردي في دول الخليج العربي، ومن الممكن أن تستنفذ صفقة طائرات مقاتلة حديثة ميزانية الدولة لأكثر من عام، مع أن معظمها يتم تخزينه في المستودعات، ولا يلوح أنه هناك فرصة لاستخدامها في الأغراض العملياتية إذا دخلت حربا في المستقبل .

وكثيرا ما كان الإنفاق العسكري البسيط جدا يقلق ويهدد الأمن القومي العالمي، ويقلب توازناته، فقد أدى تداول الأسلحة الخفيفة من بنادق ورشاشات وصواريخ محمولة على الكتف إلى تقوية المقاومة العراقية والفلسطينية، بل

وأحيانا تحيد أداء الأسلحة الأحدث والأغلى ثمنا، من بينها الطائرات المقاتلة ثابتة الجناح، وأقمار التجسس الصناعية.

تساهم العلاقات السياسية بين كل الدول، ومن بينها العالم العربي، في تعزيز التجارة بينها، وعقد صفقات الأسلحة، ولعل العلاقات العربية النشطة مع الاتحاد السوفيتي في فترة الحرب الباردة، مثالا عمليا يفسر أسباب الاعتماد على العتاد الروسي، دون أن يعني ذلك بالضرورة أنه يحتل المكانة الأولى في جودته وفاعليته على مستوى العالم .

وللثقافة واتساع الأفق، والطبيعة النفسية، والتوجهات العامة للدولة، ما بين الرغبة في خوض الحروب، أو الميل للمهادنة، وحل مشكلاتها كافة بما فيها النزاعات العسكرية بالطرق السلمية، عوامل لا يستهان بها في مدلولات الإنفاق العسكري .

للظروف التاريخية أثر بعيد على الشئون التسليحية، ونوعية الفكر العسكري وميله للدفاع أو الهجوم، ويمكن أن يفسر عمليات تخصيص الدول العربية لجزء كبير من أموالها في شراء الأسلحة الدفاعية المضادة للدبابات والطائرات، أكثر من الأسلحة الهجومية، بميولها غير التوسعية.

ولبيئة الشرق الأوسط الجغرافية وصراعاتها تداعياتها على الإنفاق العسكري، إذ أدت إلى التوسع في إنشاء المباني والملاجئ العسكرية، وارتفاع الطلب على الأسلحة البرية عن البحرية والجوية، وطلائها باللون الأصفر، والاحتياج لأسلحة تتحمل بيئة الصحراء الحارة، ولا تعطل من الغبار أو الرمال .

وهناك نوع من " **الموضة التسليحية** "، تختلف من وقت لآخر، ولا يعني أنها تحتل قمة الحداثة والتقنية في عصرها، فعلى سبيل المثال كان انتشار بندقية " **كلاشنكوف** " من طراز (AK ٤٧) أمرا حكمه الاستحسان الشعبي، ومجاراة الأنداد، حيث كان هذا السلاح أحد رموز الثوار ومقاتلي التحرير، وينطبق الأمر على الدبابات، والطائرات، والقطع البحرية .

ولشركات السلاح دور نشيط في إثارة مشاعر الحرب ودفع الدول إلى سياسات عدوانية من أجل زيادة مبيعاتها من السلاح، وتقوم برشوة المسئولين الحكوميين سواء في دولهم أو دول العالم الأخرى من أجل تنشيط مبيعات

السلاح، وكانت وراء نشر التقارير الكاذبة حول تسليح الدول المختلفة، لإثارة مخاوف الدول الأخرى وبالتالي تصعيد معدلات الإنفاق الحربي وشراء الأسلحة، والتأثير على الرأي العام لخدمة نفس الهدف، ودفع سباق التسلح بإثارة دولة ضد أخرى، أو منطقة ضد منافسيها، ونظمت احتكارات عالمية تتحكم في أمور كثيرة بما فيها أسعار السلع دون النظر إلى التكلفة، بل إن الربح وحده هو المعيار، فعلى سبيل المثال جسدت الحرب العالمية الأولى أمام العالم دور شركات إنتاج الأسلحة، فالبندقية البريطانية المنشأ كانت في أيدي الجيش التركي تطلق على الجنود البريطانيين، والمدفع الفرنسي الصنع كان في أيدي جيش بلغاريا مصوبا إلى جنود الجيش الفرنسي، وأسلحة الشركات الألمانية كانت السلاح الرئيسي في ضرب ألمانيا (٤٧).

تعد الصناعات العسكرية في الاتحاد السوفيتي ملكا للدولة، و٣٠ ٪ من تجارة الأسلحة الأمريكية غير خاضعة للحكومة بشكل معلن، و٥٠ ٪ في فرنسا (٤٨)، ولذلك لم يكن مستغربا أن تنشا مافيا عالمية لتجارة الأسلحة، وتجري في الخفاء تحت مراقبة وملاحقة نشطة من المخابرات الغربية.

وتؤدي الدعاية العسكرية والمجاملات العليا إلى توجيه الإنفاق العسكري إلى ما لا نفعاً عملياً منه، فعلى سبيل المثال وقعت بعض دول الخليج العربي والدول الآسيوية في سنة ٢٠٠٧م صفقات شراء طائرات التجسس التي يصل مداها إلى ٤٠٠٠ كم، في نوع من السير على خطى الدول العظمى، دون أن يكون هناك داع من الناحية الاستراتيجية، أو ما يوازيها اهتماما على نفس الدرجة بالأسلحة البرية والبحرية، وتحديث قطاعات الجيش كافة ، بما فيها الاهتمام العملي بالتدريب والمهارة القتالية.

وعند تحليل جدول (٣) عن الإنفاق العسكري في الدول العربية، لابد من فهم أعمق حول البيانات الرقمية، وألا نأخذها على علاتها، وقد اتضح لنا التالي : ـ

- تستوعب الحروب كما هائلا من الإنفاق العسكري، دون أن يعني ذلك أن هناك تراكما للعتاد الحربي عندما نقارنه بدولة تنفق نفس الحجم دون أن تخوض الحرب، حيث يبدو أن أكبرها من حيث حجم الإنفاق العسكري هي السعودية (١٨ مليار دولار) ، وهي أعلى من إسرائيل (٩ مليار دولار) ، في نفس الوقت الذي لا تستهلك معداتها وأسلحتها وذخيرتها، غير أن الجيش

الإسرائيلي قد اكتسب خبرة عملية في الحروب والمصادمات المختلفة، الشيء الذي لم يتكرر مع السعودية

- يرتفع الإنفاق العسكري في إيران (٤ مليارات دولار) دون أن يوازيه حجم مماثل في دول الخليج الأخرى، على الرغم من تخصيص نسب كبيرة تزيد على ١٠ ٪ من حجم دخلها القومي، مثل عمان (١١,٤ ٪) .
- يلاحظ أن هناك إنفاقا عسكريا متناميا في العراق (١,٣ مليار دولار)، فيما بعد الاحتلال، وفي غياب الجيش نفسه الذي ينفق عليه !، وتخصص غالبا لإعادة تكوين قوى أمنية شبه عسكرية تحت إشراف المحتل، لتتولى حماية المنشات والأرواح، وتقلل الأعباء الأمنية على فرق جيش الاحتلال، ولذلك قد يكون ذلك ثمنا قليلا لتحقيق غايات عسكرية للغير، بصرف النظر عن المصلحة الوطنية الخالصة
- يزيد الإنفاق العسكري في إسرائيل أربعة مرات عن مصر (٢,٤ مليار دولار)، وهو الذي يحدث الخلل في التوازن العسكري في المنطقة في مواجهة إسرائيل، ويصب في مصلحتها، وقد تلام مصر على تخصيص حجم أقل من دخلها القومي (٣,٩٪)، ولا شك أن لمساعي السلام والضغوط الغربية دور في ذلك .
- تدلل الحالة السورية التي لم تعتنق نزعة السلام مع إسرائيل على قلة الإنفاق مقارنة بإسرائيل، وهي موضع النقد الأكبر عند الوضع في الاعتبار تأهبها وتعزيز قدراتها تحسبا لخوض المواجهات العسكرية، وتحرير أرضها، فقد خصصت (٥,٩ ٪) من دخلها القومي للشئون العسكرية، أي ما يوازي (٨٥٨ مليون دولار) فقط.
- تبدو هناك قناعة كبيرة في تحقيق الأمن القومي رغما عن الإنفاق العسكري البسيط في الدول العربية جنوبي الصحراء، فمازال عماد جيشها هو البندقية وصواريخ الكتف، ويعد غير ذلك من الترف العسكري، وفقا لمواردها المحدودة، وقلة خبراتها في استخدام الأسلحة الأحدث، وطبيعة الأراضي الرملية والغابات التي تقاوم حركة الآلات والمدرعات، ونوعية الأهداف العدائية التي تظل في الغالب لا تعرف أفقاً أعلى للحروب، أكثر من أسلحة جنود المشاة التي تتشابه في العالم .

جدول (٣) الإنفاق العسكري في الدول العربية والشرق الأوسط .

الدولة	الإنفاق العسكري (بالدولار) سنة ٢٠٠٤	نسبة الإنفاق العسكري من الدخل القومي %
الإمارات	١,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,١٠
البحرين	٦١٨,١٠٠,٠٠٠	٧,٥٠
السعودية	١٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠
عمان	٢٤٢,٠٧٠,٠٠٠	١١,٤٠
قطر	٧٢٣,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠
الكويت	٢,٥٠٠,٤٠٠,٠٠٠	٥,٨
العراق	١,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	ـــــ
إيران	٤,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٣٠
اليمن	٨٨٥,٦٠٠,٠٠٠	٧,٩٠
الأردن	٢,٠٤٣,٢٠٠,٠٠٠	٢٠,٢٠
لبنان	٥٤١,٠٠٠,٠٠٠	٤,٨٠
سوريا	٨٥٨,٠٠٠,٠٠٠	٥,٩٠
الحكم الفلسطيني الذاتي في غزة وأريحا	ـــــــ	ـــــــ
مصر	٢,٤٤٣,٢٠٠,٠٠٠	٣,٩٠
إسرائيل	٩,١١٠,٠٠٠,٠٠٠	٨,٧٠
ليبيا	١,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٩٠
تونس	٣٥٦,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠
الجزائر	٢,١٩٦,٦٠,٠٠٠	٣,٥٠
المغرب	٢,٢٩٧,٢٠٠,٠٠٠	٤,٨٠
جيبوتي	٢٦,٥٠٠,٠٠٠	٤,٤٠
موريتانيا	٤٠,٨٠٠,٠٠٠	٣,٧٠
الصومال	١٨,٠٠٠,٠٠٠	٠,٩٠
السودان	٥٨١,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٠
جزر القمر	٦,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠

المصدر : ـ الأطلس الإلكتروني (**Amigloe**) ٢٠٠٥ م .

- خصائص القوات البرية في الجيوش العربية والشرق أوسطية من الداخل : -

ظلت جيوش عربية عديدة تستعين برموز الأسلحة القديمة إلى جانب المعدات الحالية، في الوقت الذي تنخفض فيه وحدات الجيش العسكرية المحترفة إلى الغاية، كما هو الحال عند الاستعانة بالخيالة والهجانة والحاميات الثابتة من حملة المسدسات والبنادق، مثل جيوش الدول العربية في جنوب الصحراء، وبعض دول الخليج العربي، ولا نعرف ماذا يفعلون إذا واجهوا حربا حقيقية بما يملكونه من مشاة الدراجات والهجانة والدبابات القليلة العدد، العتيقة الطراز، مثل باقي الأسلحة الأخرى؟، بل إن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا لم تحتل مثل هذه البلدان؟، وكيف كانت ستدافع عن نفسها ؟.

تمتلك إسرائيل القوة الاستراتيجية الحقيقية في المنطقة العربية، وهي بذلك من الجيوش الهجومية الأولى، والوحيدة التي تمتلك السلاح النووي، ويمكنها أن تدمر الأهداف بعيدة المدى خارج نطاق المواجهات الحربية الحدودية، وهي تحت إمرة القيادة السياسية العليا، ويعمل الجيش الإسرائيلي في معزل عن استخدام السلاح النووي أو التلويح به في الحالات العادية التي يمكن أن تواجه الأخطار والتهديدات بالأسلحة والوسائل العسكرية التقليدية، وتدرك المخاطر البيئية التي يمكن أن تلحق الدمار بالمنطقة بما فيها إسرائيل من جراء استخدام السلاح النووي .

تستقر معظم الأعتدة العسكرة الثقيلة في المستودعات لدى جيوش الخليج، خاصة الدبابات والمدافع المجرورة التي تم شراؤها حديثا، وهو وضع طبيعي في وقت السلم، غيرأن التوترات التي تلاحقت على الخليج في السنوات السابقة تعارض اتخاذ التراخي العسكري كمبدأ عسكري ثابت، ويمكن أن تكون سندا للتشكيك في القدرات القتالية للجنود والقادة في هذه الدول.

يعاب على الجيوش العربية ميلها للاهتمام الكبير بالدبابات والمدرعات الثقيلة على حساب الدبابات الخفيفة، وهو ما يقلل من سرعاتها أثناء المعارك ويطيل من زمن حشدها وزحفها للجبهات، خاصة مع اتجاه الجيوش الغربية لاستراتيجية التحرك السريع، وتسارع وتيرة الحرب في المستقبل.

تنعكس العلاقات السياسية بين الدول العربية على نوعية الأسلحة ومصادرها، فمصدر أسلحة دول شمال أفريقيا وسوريا والعراق وإيران هو الاتحاد السوفيتي السابق وباقي الكتلة الشيوعية في زمن الحرب الباردة، وتجد دول الخليج على العكس من ذلك؛ فالأسلحة الأمريكية لا تجد من ينافسها باستثناء الغرب، ولكن ليس بنفس القوة، وهناك تواجد للنوعين من الأسلحة في حالات خاصة جدا، والتي تعكس مسار العلاقات التاريخية وتحسنها بين فترة وأخرى مع الدول العظمى كحالة مصر، أو تشكل جزءاً من الإرث السياسي في فترة سابقة كحالة إيران وليبيا، مما كان سببا في عطب الأسلحة الأمريكية المصدر.

تغفل الدول العربية أهمية المناورات الحربية المشتركة مع الدول العربية أو الغربية، وتكتفي بمناورات استعراضية ذات طابع احتفالي، وتقييم مشكوك فيه لا يأخذ بمنهجية الصواب والخطأ، وذلك أحد عيوب الانعزال العسكري، وينذر بوقوع الكوارث عندما تتلاقى الوجوه في الميدان.

تدخل العمليات الدورية لـ " **المناورات العسكرية الداخلية** " في معظم البلدان العربية في سياق المفهوم الخاطئ لـ " **استراتيجية الردع** " لمن تسول له نفسه غزوها والنيل منها... الخ، وتهتم بعرض أرقى ما تقتنيه من أسلحة وعتاد، وتظهر قادتها بوجوه مخيفة وصارمة، وتعرض نماذج ساذجة لعمليات عسكرية بدائية، كتدمير هدف معادٍ عبارة عن برميل بترول على بعد بضعة مئات قليلة من الأمتار، وحتى المناورات التي تجرى وفق تقسيم وحداتها إلى فريقين، يرمز أحدهما إلى العدو، ويتقاتلا شكليا لينتصر الجيش كالعادة، وإننا نتساءل، أهذه هي طبيعة الحروب والعمليات العسكرية المعاصرة ؟ !، وهل يمكن أن نتصور أن العرض العسكري المهيب الشكل، القصير الفكر والرخو الأداء، قد أكمل العناصر الجوهرية الهامة في مفهوم الردع ؟ !.

وقلما تجد اهتماما بإجراء المناورات العسكرية النزيهة مع طرف أجنبي، غير أن شئونها لا تمر مر الكرام بمجرد إجرائها، فتصاحبها مطالب وسلبيات كثيرة تمس بالأمن القومي. فعلى سبيل المثال تهتم مصر أكثر من الدول العربية كافة بإجراء المناورات العسكرية بصفة دورية مع الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٨١ م، وذلك كان أحد إفرازات معاهدة السلام مع إسرائيل، وجاء الاهتمام الأمريكي من

منطلق التدريب على مسرح عمليات الشرق الأوسط الصحراوي تحسبا لأي احتمالات لعمل قواتها مستقبلا، وكانت ترغب في إنشاء قاعدة عسكرية كمقر دائم في " **رأس بيناس** " على البحر الأحمر شكل (٨)، واستطاعت مصر معارضة ذلك دون إثارة غضب الجانب الأمريكي، كما تجري المناورات البحرية معها بدءاً من سنة ٢٠٠٠ م، وكانت هناك مطالب إسرائيلية رسمية عضدتها الولايات المتحدة للسماح لمراقبين عسكريين إسرائيليين وعدد من طياريها ورجال المظلات بالمشاركة في مناورات " **النجم الساطع** "، في مقابل السماح لعناصر من الجيش المصري بحضور المرحلة التالية من المناورات التي تجري في إسرائيل، وقد اعتذرت الحكومة المصرية حيث إن التطبيع لا ينطبق على القوات العسكرية (٤٩).

وتجري القوات المصرية والسعودية مناورات مشتركة، خاصة البحرية، في البحر الأحمر منذ سنة ١٩٩٥ م حتى سنة ١٩٩٩ م وأسمتها "مرجان – ١ " للوقوف على مدى كفاءة وقدرة القوات البحرية لتأمين هذا الممر الملاحي، كما أجرت المناورات الجوية المشتركة معها، واشتركت بعض الدول العربية والأجنبية في مناورات " النجم الساطع " (٥٠).

ويلاحظ الاهتمام المصري الفعلي تجاه المناورات الداخلية والدولية المشتركة، غير أن التطلع الأمريكي لموقع " **رأس بيناس** " لم يثر الاهتمام المصري العسكري لبناء قاعدة عسكرية قوية فيها، فمن خلال صور الأقمار الصناعية الحديثة لا يظهر أي أثر لوجود القوات البرية، غير قاعدة صغيرة للأسطول البحري ومراكز لصيانة السفن، شكل (٨)، ربما كان ذلك تجنبا لإثارة حفيظة الولايات المتحدة.

يلاحظ أن دول السعودية ومصر وسوريا هي الأقطاب العسكرية للأمن العربي، وتتنامى العسكرية السعودية على مستوى العتاد الحربي، حيث أتاح ثراؤها وحسن علاقاتها بالغرب ووضعها الجغرافي وعدم مجاورتها لإسرائيل، امتلاك أحدث الأسلحة، كما تلاقي بعض قواتها عناية فائقة في مجال التدريبات العسكرية المشتركة في الأراضي العربية والغربية، وستكون للسعودية مكانة كبيرة في المستقبل، وستعطيها الأراضي المقدسة للعالم الإسلامي ثقلا دينيا يعزز القدرات السياسية والعسكرية، غير أن المغامرة بها شيء غير مقبول، نظرا لخطورة التعريض بالأمور الدينية عندما تتغير موازين القوى في غير صالحها .

ويتضخم نوعان من القوى غير القتالية في العالم العربي ترجع أصولهما إلى فترة العصور الوسطى، وهما في الحقيقة نوعان مألوفان من القوات الاستعراضية الشكلية فائقة الرونق العسكري والثقة بالنفس وشديدة البأس على أبناء وطنها فقط !، ومع ذلك فهي بالغة الضعف عندما تشارك في الحروب الحقيقية، ويغيب على النخبة الحاكمة أن تقدر فاعلية قواتها العملية، ويكون أمرا محرجا للغاية عندما تلحق بها الهزائم العسكرية، وهما قوات "**الحرس الملكي** " في النظم الملكة وما يعرف بـ " **الميليشيات الشعبية** " في النظم الجمهورية، والحرس الملكي من الوحدات العسكرية وشبة العسكرية (الشرطة) شبه المستقلة عن هيكلية الجيوش، ويراعى التدقيق الملحوظ نحو ولاء أفرادها، ويبالغ أكثر في اختيار قادتها حتى يكاد يقترب من حد مراعاة الولاء التام الأقرب إلى تقديس الحاكم كما في الماضي، ويصرف عليها بسخاء قل أن نجد له نظيراً آخر، ووظائفها من النوع الخدمي الفائق نوعا وكما، والتي لها صفة الاستمرارية، مثل النقل والاتصالات والرعاية الطبية والتعليم وتلبية الرغبات السامية للحاكم وأسرته أيا كانت، فضلا عن تأمين الحكام وذويهم، ويغلف ذلك بإطار عسكري يرسخ الأمن ويحافظ على استقرار النظام .

أما الميليشيات الشعبية فهي موسمية التنظيم، وليست هناك برامج منتظمة ومحددة لتدريبها، وينال بعضها تدريبا عسكريا بدائيا للغاية، وشحنا فكريا متواصلا يؤدي في النهاية إلى تلقين العقل بأفكار ومعلومات مغلوطة يريدها النظام، وهي لها دور واحد ينطوي تحت كل ما يمكن أن يقوي سلطة الحكومة – وليس الدولة – ، ومحاربة أعداء النظام وفضح دعاة الإصلاح والتغيير، الذين يوصفون عادة بالعمالة والخونة، ويزج بهم في السجون، ليلقوا ما هو مناسبا لهم من التعذيب، لكن الملوك أرحم بهم، إذ يقتلونهم سريعا ! .

تسيطر على الجيوش العربية علاقة عكسية، فكلما زادت قواتها وآلاتها ومعداتها، قلت رغبتها في خوض المعارك والحروب، وتحمل المخاطر والتهديدات وحلها بالطرق السلمية مع الحفاظ على هامش من التنازلات الذي يزعج المعارضة والمفكرين والعسكريين الطموحين .

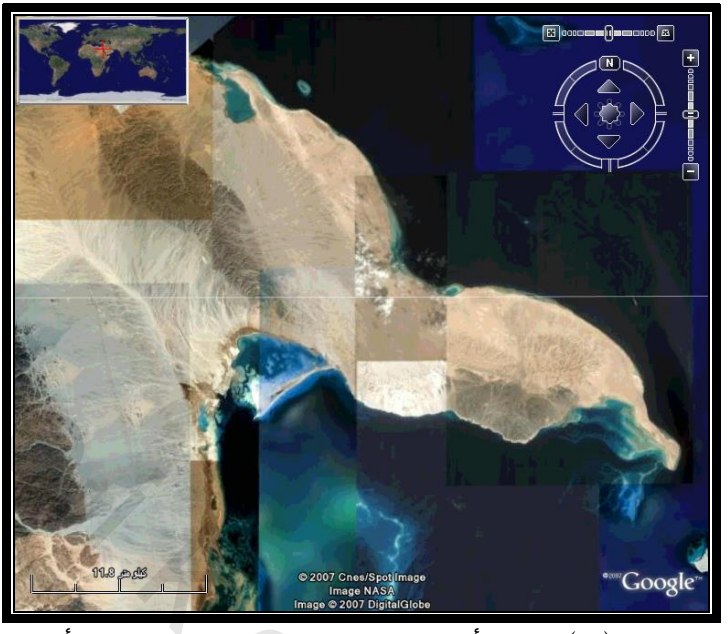

شكل (٨) موقع " رأس بيناس " على الساحل المصري للبحر الأحمر .
(المأمول سابقا اتخاذها قاعدة عسكرية أمريكية) .

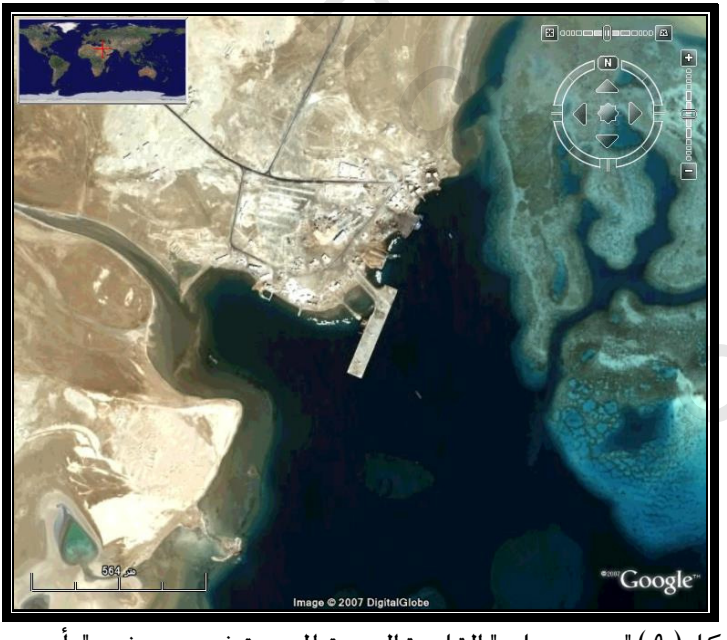

شكل (٩) " مرسى علم " القاعدة البحرية المصرية في جنوب غرب " رأس بيناس " .

وتميل النظم الثورية إلى الأخذ بنهج المغامرة وإبداء الرغبة في مواجهة العدو، وهي صورة لرومانسية المحاربين في العصور الوسطى ومقاتلة العالم من أجل مبدأ صعب التحقيق، مثل نهج " حزب اللّه " في لبنان، وفصائل المقاومة الفلسطينية، وتغلب استراتيجية حروب العصابات على " حزب اللّه " وأساليبه القتالية، ويمتلك الأسلحة التقليدية عدا الدبابات الثقيلة، وبعض الأسلحة ذات المدى المقلق لإسرائيل الذي يتعدى ٢٠٠ كم فأكثر، شكل (١٠) و(١١)، وليست هناك إحصاءات موضوعية دقيقة عن أحجامها، إنما هناك تقديرات متضاربة تعتمد على تصريحات " حزب اللّه " نفسه التي تدخل ضمن خدع الحرب النفسية، غير أن هناك أنشطة استخباراتية مهتمة بكل ما يخص حزب اللّه ، وأهم أنواع المعدات : ـ مدفعية من عيار ١٠٨ – ١٢٢ ملليمتر، راجمات صواريخ، قاذفات صواريخ مرتدة وغير مرتدة، أسلحة موجهة للدبابات، مدافع مضادة للطائرات، صواريخ أرض – جو من الأنواع الروسية الإيرانية التعديل .

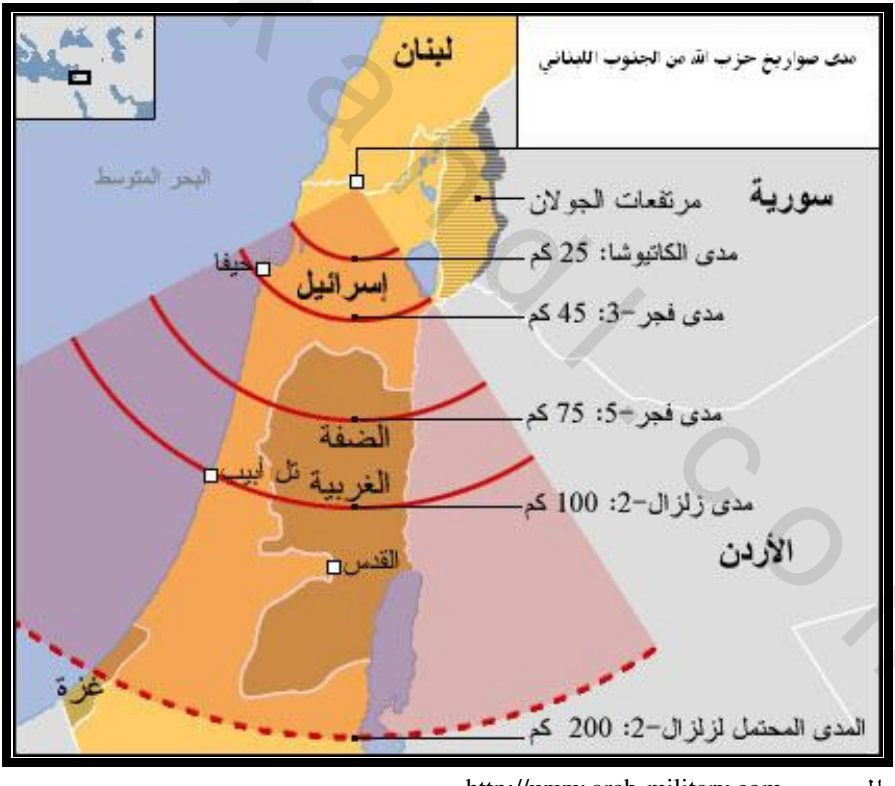

المصدر : ـ http://www.arab-military.com

شكل (١٠) مدى صواريخ " حزب اللّه " من الجنوب اللبناني .

وتسعى القيادة العسكرية الإسرائيلية منذ نهاية عدوان سنة ٢٠٠٦ م الماضي على لبنان إلى إيجاد حلول لمواطن الضعف التي تكشفت خلال الحرب، ونظرا للتهديدات التي واجهتها دبابة "المركافا ٤" التي تعتبر الأكثر تحصينا وتطورا من صواريخ المقاومة، قررت إدخال نظام حماية متطور يطلق عليه اسم " سترة الرياح" لاعتراض الصواريخ المضادة للصواريخ المترصدة للدروع، وسيعتبر ذلك « قفزة » كبيرة في الأنظمة الدفاعية للدروع، ويشمل النظام الدفاعي رادارا قادرا على الكشف عن الصاروخ (المضاد للدروع) المعادي وإطلاق صاروخ باتجاهه لتدميره، وكانت ستراعى هذه التعديلات ضمن خط إنتاج الدبابة ابتداء من مطلع عام ٢٠٠٨م، وتبلغ تكاليف نظام "سترة الرياح" حوالي ٣٠٠ ألف دولار للدبابة الواحدة [٥١] .

المصدر : ـ http://www.arab-military.com

شكل (١١) أبرز أنواع وأحجام صواريخ " حزب اللّه" .

obeikandi.com

وليس لدول الخليج العربية قوات مشاركة في المهام العسكرية السلمية التابعة للأمم المتحدة، والتي تشكل جزءاً من المواكبات العسكرية العالمية، وتوفر فرص الاحتكاك بين القوات والتعرف على الأساليب التدريبية والاتجاهات الفكرية الجديدة، وتتمركز أعداد كبيرة من القوات الأجنبية في بلدان الخليج، وهي جزء من إفرازات غزو العراق للكويت.

وتصنف الجيوش العربية وفقا للمقاييس الكمية المحلية وليست العالمية، فأكبرها على الإطلاق لا يتعدى ربع مليون جندي، وهي تعتمد على المجندين اعتمادا كاملا، حيث يشكلون نسبة تقارب ثلثي حجم الجيش، أي أن المحترفين هم الأقل عددا، في ظاهرة تبدو هينة النتائج في وقت السلم، وتتسبب قلة تدريبهم في ارتفاع أعداد الضحايا خلال المعارك، وإن كانت الاستعانة بهم في الجيوش البرية شئاً ضروريا، لكنه أمر خطير عندما يمتد ذلك للقوات البحرية والجوية، مما يؤكد على الافتقار للمحترفين في هذه الأسلحة الدقيقة.

كان لصغر مساحة دول الخليج وقلة عدد سكانها ووقوعها في منطقة استراتيجية هامة وتوالي التهديدات التي تتلقاها من القوى الإقليمية المجاورة سبب في قناعة البحث عن فكرة البقاء وليس الأمن، والذي يعد ترفا استراتيجيا، فقد لجأت كل دول الخليج إلى اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة ١٩٩١ م، ومرحلة ما بعد حرب الخليج الأولى، وهناك أفكار تبحث في إمكانية التعاون العسكري خاصة في مجال تشكيل نظام جوي موحد لدول مجلس التعاون الخليجي، أو تشكيل مجلس لرؤساء الأركان لجيوشها، وهناك مشاريع فردية لزيادة ومضاعفة عدد القوات، من بينها السعي العماني والسعودي، والذي تعززه الموارد المالية الضخمة وحسن العلاقات الدولية مع العالم الغربي[٥٢].

وينقص العسكرية العربية الأخذ بالخطط التحصينية والدفاعية، مع أن توجه الجيوش تغلب عليه النزعة الدفاعية في نوعية التسليح وتجنب دخول المعارك، فلابد من العناية بالتفنن في إخفاء الأسلحة والوحدات العسكرية، فإن تخفيها وخداعها هو نصف قوتها، وأحد أسباب طول عمرها، والتوسع في بناء الحصون والملاجئ والخنادق، والإكثار من عددها لإمكانية التنقل خلالها تبعا لتغيرات المواقف العسكرية، ولاستيعاب وامتصاص الجهود الحربي المعادي وتشتيت ضرباته .

ويجب الاهتمام بتزويد الجنود بأحدث أنواع البنادق، حيث مازالت البنادق الروسية القديمة هي السلاح الرئيسي في الجيوش العربية، (من نوع " كلاشنكوف " AK ٤٧) التي أثبتت نجاحا في فترة الحرب الباردة والحروب مع إسرائيل، ومعارك المقاومة العربية في فلسطين والعراق وأفغانستان، غير أنه يعاب عليها عدم دقتها وتطلبها لإطلاق عدة طلقات لإصابة الهدف، في الوقت الذي يمكن تصيد حاملها بطلقة واحدة من القناصات، ونحن في حاجة للحفاظ على الأرواح أثناء تنفيذ الأهداف وترشيد استهلاك الذخيرة، ولأن المطالبة بإهدار مخزون ضخم من هذه البنادق شيء مرفوض، فيمكن التعاقد مع شركات الصناعة المختصة لتزودها بعدسات دقيقة يتم تركيبها وتثبيتها عليها، لكنها ستعاني من شيء واحد هو قلة مداها بالمقارنة بالقناصات المعتادة التي تزخر بها ترسانة الغرب وإسرائيل.

وأين الدروع الشخصية ؟، ولماذا لا يتم الاعتناء بتزويد الجنود بها ؟، واعتبارها نوعا من الترف العسكري المخصص لكبار القادة ؟، أليس الحفاظ على أرواح الجنود وكفاءتهم يرفع من فرص تحقيق الأهداف ويؤدي إلى النصر ؟، ومع التفهم الواضح لسيطرة فلسفة ترشيد الإنفاق العسكري على جيوش العالم الثالث، تبدو برامج رعاية أسر الشهداء أكثر كلفة وأجدى من الأخذ بالاحتياطات اللازمة لتقليل أعداد القتلى، وتغيير ظاهرة ارتفاع الضحايا في الدول الفقيرة مقارنة بالدول العظمى في الحروب السابقة، والتي ظلت السمة الغالبة في حالات النصر أو الهزيمة

سمات البحرية العربية والشرق أوسطية :ـ

تقوم وحدات الأسطول التابعة للقوات المسلحة بالدفاع عن السواحل والشواطئ الوطنية وكذلك التابعة للدول الصديقة، وتحمي خطوط ملاحتها، وتمنع العدو من تهديد حركة المواصلات البحرية التابعة لها، وتسعى على الدوام لتأمين الممرات البحرية ومقاومة إغلاقها وتلغيمها، وتبلغ قمة نجاحها في تحقيق السيادة البحرية الكاملة وأن تكون لها الحرية المطلقة في الحركة واتخاذ وتنفيذ القرارات .

ولم يهتم العرب، وخاصة دول الخليج العربي الثرية، بتقوية سلاح البحرية بالقدر الكافي، على الرغم من طول السواحل العربية وحسن علاقاتها التي تمكنها من شراء القطع البحرية المختلفة وتدريب الكوادر المتخصصة، ويمتد ذلك

أيضا إلى المشاريع التحديثية لزيادة القدرات الدفاعية، فتخلوا كذلك عن التخطيط لتنويعها وزيادة فاعليتها.

تعاني القواعد البحرية العربية من محدودية الانتشار والتوزيع، جدول (٤)، مقارنة بطول السواحل وامتداد المياه الإقليمية. ومن المساوئ الاستراتيجية أن تكون العواصم العربية الساحلية مقرا رئيسيا للقواعد البحرية لديها، وهي نقطة ضعف خطيرة كوضع البيض في سلة واحدة، فبتدمير العاصمة ينهار سلاح البحرية بأكمله، ولا مانع من أن تتواجد بعض الوحدات البحرية الرمزية ووسائل الاتصالات وطلب الإنقاذ والمعاونة إذا تهددها خطر ما، وقد يكون الأفضل نقل العاصمة إلى الداخل .

وينطبق الأمر على إسرائيل نوعا ما، إذ إنها ليست دولة بحرية أو تستغل سواحلها الاستغلال الأقصى في الشئون الدفاعية، فعلى سبيل المثال أنها لا تهتم بالشريط الساحلي على البحر الأحمر بالدرجة الكاملة في الشئون العسكرية أو المدنية، وتظهر في صور الأقمار الصناعية مساحات صحراوية شاسعة خالية من أي نشاط بشري، شكل (١٢).

جدول (٤) القواعد البحرية في الدول العربية والشرق الأوسط .

الدولة	إجمالي طول السواحل (كم)	القاعدة البحرية الرئيسية	قواعد ثانوية
الإمارات	١٣١٨	أبوظبي .	دالما- ميناء زايد – ميناء راشد – ميناء جبل علي – رأس الخيمة – ميناء صقر – الشارقة – ميناء خالد – خور فكان .
البحرين	١٦١	ميناء سلمان .	ــــــــــــــ
السعودية	٢٦٤٠	الرياض (مقر القوات البحرية) .	الأسطول الغربي : جيزان الأسطول الشرقي :

	مقـر الأسـطول الغـربي: جدة مقـر الأسـطول الشـرقـي: جبيل .		الدمام – رأس الميشاب – رأس الغار.
عـمـان	٢٠٩٢	المقـر : ـ السـيب القاعـدة الرئيسـية : ـ ودام – صلالة ـ مسـندم ـ جزيرة غنام ـ علوي .	ـــــــــــــ
قـطـر	٥٦٣	الدوحة .	جزيرة حلول .
الـكـويـت	٤٩٩	رأس الخلية .	ـــــــــــــ
الـعـراق	٥٨	أم قـصـر	ـــــــــــــ
إيـران	٢٤٤٠	بندر عباس .	بوشهر – جزيرة خرج – بندر انزيلي – بندر خومينـي – بندر مهشـهر – شاة بحر .
اليـمـن	١٩٠٦	عـدن – الحديدة .	المكلا – جزيرة بريم – سوقـطرة .
الأردن	٢٦	العـقـبة	ـــــــــــــ
لـبـنان	٢٢٥	جونيـى – بيروت .	ـــــــــــــ
سـوريـا	١٩٣	اللاذقية – طرسـوس – منعة البيضاء – .	ـــــــــــــ
السلطة الفـلسـطينية (الحكم الذاتي في غـزة وأريحا)	٤٠	ـــــــــــــ	ـــــــــــــ
مـصـر	٢٤٥٠	المقـر في البحر المتوسـط : الإسـكندرية . المقـر في البحر الأحـمر : سـفاجة .	على البحر المتوسـط : بور سـعيد – مرسـى مطروح – بور توفـيق . على البحر الأحـمر : الغـردقة – السـويس .

إسرائيل	٢٧٣	حيفا – اشدود – إيلات – عتليت .	ـــــــــــــ
ليبيا	١٧٧٠	طرابلس – بنغازي – طبرق – خمس .	درنة – زوارة – مسونهاه .
تونس	١١٤٨	بزرت – صفاقس – قيليبيا	ـــــــــــــ
الجزائر	٩٩٨	مرسى الكبير – الجزائر – عنابة – جيجيل .	ـــــــــــــ
المغرب	١٨٣٥	الدار البيضاء – أغادير – الحسيمة – دخلا – طنجة	ـــــــــــــ
موريتانيا	٧٥٤	نواكشوط – نواذيبو	ـــــــــــــ
جيبوتي		جيبوتي	
الصومال	٣٠٢٥	ـــــــــــــ	ـــــــــــــ
السودان	٨٥٣	ميناء السودان	على البحر الاحمر : ـ خليج فلامنجو على النيل : ـ الخرطوم.
جزر القمر	٣٤٠	ـــــــــــــ	ـــــــــــــ

المصدر : ـ المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية : التوازن العسكري في العالم ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥م .

ويخلو الخليج العربي من غواصة جربة واحدة تتبع الدول العربية المطلة عليه، وهو ثغرة عسكرية مطلوب تداركها، وإذا كانت الاستراتيجيات البحرية تتجه إلى التقليل من أهمية القطع الكبيرة، وتشير إلى تزايد الأسلحة والمعدات الدفاعية القادرة على إغراق الغواصات وسفن القتال الضخمة، فإن التحديات التي تواجه المدرعات لم تؤد حتى الآن إلى الاستغناء عن الدبابات في الجيوش المعاصرة لدول العالم .

obeikandl.com

تنحصر نوعية سفن القتال الرئيسية في الدول العربية في " الفرقاطات "، وهي سفن أقل حجما من المدمرة، وهي طويلة وضيقة ذات سرعات عالية جدا، تسلح بالمدفعية والصواريخ والرشاشات، ومهماتها حماية السفن، وحراسة وتأمين سفن الإمداد والقوافل البحرية، - والأخيرة غير موجودة في معظم البلاد العربية ـ وقتال الغواصات والأهداف الجوية القريبة منها، وكان من المفترض أن يكون رخص أثمانها نسبيا مقارنة بالقطع البحرية الأخرى سببا في زيادة أعدادها أكثر من ذلك .

يأتي حجم القوات البحرية في الجيوش العربية في المرتبة الثالثة بعد القوات البرية والجوية، وتبلغ نسبتها حوالي ١٠ ٪ من حجم القوات البرية، وكان المعتاد أن تحتل المركز الثاني، نظرا لضخامة الأطقم الفنية والإدارية، وتعاني البحرية العربية من النقص الحاد في مجال العناية بالبحث العلمي حول خصائص البحار والمحيطات، فيلاحظ على سبيل المثال غياب سفن الأبحاث ورسم الخرائط ، ولا تملك دولة عربية واحدة مثل هذه الأنواع من السفن، وتؤجر دولة المغرب إحداها فقط من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يبدو للعسكريين وصانعي القرارات السياسية أنها من الأمور الثانوية، وأنها لا تحدث خللا أو ضعفا في السلاح البحري، نظرا لاستقرار المعرفة البحرية وإصدار الخرائط الحديثة واحتوائها على ما يفيد عن خطوط الطول، والعرض، واتجاه الساحل، ومناسيب الأعماق، وسرعة واتجاه الرياح، غير أن هذه القناعة هي مصدر الجهل بأمور في غاية الخطورة، ويمكن أن تغير مسار الحروب، والشئون البحرية، وما يصاحبها من انعكاسات على أمور تفوق الحصر .

- خصائص الأسلحة الجوية في الوطن العربي والشرق الأوسط : ـ

يظهر السلاح الجوي في معظم الدول العربية كنسق شكلي مكمل لأركان قوات الجيوش المسلحة، وهو أكثر الأسلحة كلفة واحتياجا للصيانة الدائمة، ويتفاوت التقدير الذي يناله بين شغل خانة في مراسم الاحتفالات الملكية، وكخلفية مدوية في العروض العسكرية المهيبة، وإذ نجد أرفع أنواع الطائرات في ترسانات دول الخليج العربي وأنواع من طائرات التجسس بعيدة المدى لا نفعاً

عملياً لها، ولا نجد ما يثبت مهارتها القتالية، وتكاد تكون مصر وإيران هما الدولتان الأعلى في الحرفية القتالية بعد إسرائيل، غير أن الأمر لا يخلو من بطولات فردية في الجيش السعودي الصاعد أثناء المعارك الجوية في حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١م، ووقائع أخرى عن مهارات التحليق في الأردن، وقد تكون هناك نجاحات أخرى لم تفصح عنها المصادر العلمية الدقيقة.

شكل (١٢) الساحل الإسرائيلي (إيلات) على البحر الأحمر.

" **إيلات** " مدينة إسرائيلية على الساحل الجنوبي من خليج العقبة وتقع في أقصى جنوب إسرائيل بين مدينة العقبة الأردنية من الشرق وبلدة طابا المصرية من الغرب. تضم المدينة على ميناء يربط إسرائيل بمواني الشرق الأقصى، ويضم منطقة سياحية كبيرة نسبيا مكونة من فنادق ومنتزهات. تأسست إيلات في ١٩٥١ م في موقع قرية أم الرشراش المصرية كميناء ومركز صناعي. قبل تأسيس دولة إسرائيل في مايو ١٩٤٨ م، كانت في أم الرشراش محطة شرطة صغيرة تابعة لسلطات الانتداب البريطاني وعدد قليل من المباني الأخرى، احتلت القوات الإسرائيلية موقع أم الرشراش في ١٠ مارس ١٩٤٩ م دون معارضة من أية قوة

عربية، وكان آخر موقع سيطرت عليه القوات الإسرائيلية ضمن حرب ١٩٤٨م، وتم اختيار اسم "إيلات" للمدينة الجديدة نسبة إلى اسم موقع قديم يذكر في الكتاب المقدس وقع حسب التقديرات على شاطئ خليج العقبة. بعد حرب ١٩٦٧ م واحتلال الجيش الإسرائيلي لشبه جزيرة سيناء أصبحت إيلات محطة للجنود وللسياح الإسرائيليين الذين سافروا إلى جنوب سيناء، وبعد إتمام إعادة سيناء لمصر في أبريل ١٩٨٢ م في إطار الاتفاقية السلمية بين البلدين حلت إيلات محل المواقع السياحية في جنوب سيناء من ناحية السياحة الإسرائيلية الداخلية فتوسعت المنطقة السياحية منها. منذ افتتاح المعبر الحدودي في طابا في ١٩٨٨ م وإعفاء المواطنين الإسرائيليين من ضرورة طلب التأشيرة سلفا لزيارة منطقة شرقي سيناء، أصبحت إيلات من جديد محطة للعابرين من إسرائيل إلى جنوب سيناء. في ١٩٨٥م أعلنت الحكومة الإسرائيلية إيلات وضواحيها "منطقة تجارية حرة" حيث قللت نسبة الضرائب المفروضة على سكانها وزوارها لتشجيع السياحة فيها، وتتمتع مدينة إيلات بمعبرين حدوديين مفتوحين بالقرب منها يسهلان حركة السياح منها وإليها ومطارين يخدمان السياح: مطار صغير داخل المدينة ومطار أكبر ٥٠ كم شمالا لها، أما من ناحية المواصلات البرية إلى داخل إسرائيل فتعتبر إيلات منعزلة عن باقي المدن الإسرائيلية إذ يصل إليها شارع رئيسي واحد فقط يمر في وادي عربة. لم يتم رسم الحدود الإسرائيلية المصرية بين إيلات وطابا إلا في ١٩٨٨م لعدم وضوح مكانه بدقة، ولكن منذ رسمه النهائي يوجد معبر حدودي مفتوح على مدار الساعة ويخدم السياح العابرين من شبه جزيرة سيناء إلى إيلات. وفي ١٩٩٤م تم افتتاح معبر مماثل بين إسرائيل والأردن شمالي مدينتي إيلات والعقبة [٥٣]، وقد تم قياس طوله مباشرة على صورة القمر الصناعي، وبلغ طول الساحل الإسرائيلي على البحر الأحمر بين نقطتي الحدود ٧,٩٢ كم وطوله المتعرج ٩,١٠ كم .

وكانت منطقة الشرق الأوسط ساحة لاختبارات الأسلحة التقليدية، ووسيلة عملية للترويج عن الطرز التي تنتمي إلى المعسكرين الشرقي والغربي. وعندما اعتمدت إسرائيل على السلاح الأمريكي، اتجهت البلدان العربية إلى الأسلحة الروسية، وكانت الصواريخ من طراز " سام " فخر الدفاعات الجوية

العربية، ويعود لها الفضل في إسقاط الطائرات الإسرائيلية أثناء الحروب السابقة، ومع تحسن العلاقات الإسرائيلية مع دول المعسكر الشرقي ضغطت باستمرار عليها لمنع تزويد الدول العربية بالصواريخ الحديثة، وقد عانت سوريا من ذلك، وقاومت مساعي المقاومة العربية في لبنان وسوريا لامتلاك كل الأنظمة الذكية للدفاع الجوي.

وهناك حائط وهمي في عقل السلاح الجوي المصري والعربي بصفة عامة، إذ يرون طريقا واحدا لبلوغ السماء الإسرائيلية، عن طريق إفلات طائرة واحدة من سرب كامل أو أكثر يدمر أثناء المهمة !. معنى ذلك تدمير أهداف محدودة، ولن تتكرر، فلا مجال لأحلام السيادة الجوية على سماء الخصم، ومع الاعتراف بصعوبة المهمة، إلا أن الفكرة تفتقر للجرأة.

وفي مفارقة واضحة اتجهت الدول العربية إلى إنشاء قوة رابعة مستقلة لـ " **الدفاع الجوي** " لتأمين السماوات العربية في مواجهة التفوق الجوي الإسرائيلي، وتعتمد على استراتيجية الدفاع بالطائرات الحربية المختلفة إلى جانب صواريخ أرض – جو. وتوفر العلاقات السياسية المتصلة بالولايات المتحدة تأمين بعض العمليات على الميادين الهادئة، فقد ألقت الشكوك بحادثة نجاح الطائرات الإسرائيلية في عبور الأجواء السورية وتدمير المفاعل النووي العراقي في الثمانينيات في فاعلية الدفاع الجوي لدى البلدان العربية، وكذلك الحال تجاه الخروقات الجوية في سماء سوريا ولبنان، وضرب إسرائيل لميناء مصوع السوداني في مارس ٢٠٠٩ م، ولعل القائمة تشمل تجاوزات إسرائيلية تجاه الجميع دون أدنى استثناء !.

نستطيع أن نتفهم أن سياسة الدول تشبه إلى حد كبير سلوك الأفراد العاديين عندما يتجاوزون إهانة بسيطة ليست موجهة ضد البقاء، لتجنب ما لا طاقة لها به، وإذا كان "كلاوزفيتز" (Clausewitz) (فيلسوف الحرب) يؤكد على أن الحرب ما هي إلا استمرار لسياسة الدولة ولكن بوسائل أخرى، فإننا نرى أن هناك "**حدوداً توضع في كل مرحلة من الحروب يتفق عليها الطرفان دون أن يدركوا هذا ، على الرغم مما تبدو عليه الحرب من الاستغلال الأقصى للقوة المسلحة لتحقيق أهدافها، وقد يتلاشى قليلا هذا الحد الفاصل كلما تصاعدت المعارك بما فيها من انتهاكات ومجازر، لكنه لا يزول على الإطلاق** ".

وترددت تقارير مختلفة حول الغارة الإسرائيلية على سوريا، ادعت أن طائرات سلاح الجو الأمريكي هي التي قامت بتنفيذ الضربة العسكرية ضد الهدف السوري في يوم ٦ أيلول سنة ٢٠٠٧م، وقامت طائرتان حربيتان أمريكيتان مزودتان بأسلحة نووية تكتيكية بتنفيذ ضربة عسكرية في سوريا ضد موقع يعتقد بأنه مفاعل نووي تحت البناء أو التشييد، واقتصرت مشاركة الطائرات الحربية الإسرائيلية من (طراز إف – ١٥، وإف – ١٦) على تقديم "التغطية" للطائرات الحربية الأمريكية أثناء قصف وتدمير الموقع [٥٤]، غير أن عملية إفلات الطائرات من الدفاعات الجوية السورية هي التي تلقي باللوم على كفاءة العسكرية العربية في مواجهة السلاح الجوي وضرباته الخاطفة .

كانت الخبرات الفنية في السلاح الجوي الإسرائيلي داعمة للعلاقات السياسية مع العديد من الدول، من بينها تركيا، أو نقول مع كل دول العالم التي تعتمد على الطائرات الأمريكية والغربية، وتعد البوابة الخلفية للتسريب المقنن للتكنولوجيا الأمريكية، وتستغل في تطوير الأسلحة الأخرى، ومن بينها الصينية على سبيل المثال، فكان الطمع في الخبراء ضمن أسباب الترحاب السياسي الذي نالته إسرائيل ـ ويا ليتنا ندرك قيمة العلم والعلماء في رفعة الوطن ـ وهناك تعاون عربي في هذا المجال، لكنه أقل ضجيجا، فعلى سبيل المثال يُذكر أن العلاقات العسكرية بين المغرب وإسرائيل – خاصة في مجال السلاح الجوي– قائمة منذ شهر مارس عام ١٩٨٧م، وتتوالى زيارات خبراء السلاح الجوي الإسرائيليين العاملين، لتقديم المساعدات وبعض الخدمات الفنية لسلاح الجو المغربي [٥٥].

ويعتبر الشرق الأوسط مرة أخرى ساحة للمنافسات والصراعات في مجال الفضاء، واتجهت إسرائيل إلى الفضاء في وقت مبكر منذ نهايات الثمانينيات. وقد تناقلت وكالات الأنباء في سنة ٢٠٠٦م عن أن إيران وتركيا دشنتا مرحلة جديدة من الصراع في المنطقة، فقد تم الكشف عن قمرين اصطناعيين للتجسس يجري إطلاقهما في سماء المنطقة، الأول تمتلكه إيران بمساعدة فريق إيطالي عمل على تصنيع القمر والإعداد لعملية الإطلاق عام ٢٠٠٦م، أما الثاني فسوف تمتلكه تركيا، وتهدف تركيا إلى سد الاحتياجات الأمنية والمعلوماتية عبر قمر اصطناعي للتجسس، بعد إلغاء المشروع عدة مرات على مدى السنوات الماضية، وقررت إسرائيل الرد على إطلاق إيران في أكتوبر ٢٠٠٥م قمراً اصطناعياً

إلى الفضاء للتجسس على إسرائيل، وذلك بإطلاق قمر اصطناعي جديد بصفة عاجلة حتى أواخر أبريل ٢٠٠٦م، يحمل اسم "أروس -٢" سيمكن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية من التجسس بطريقة أفضل على ما يحدث في إيران، خاصة فيما يتعلق بمنشآتها النووية[٥٦].

وقد أطلقت إسرائيل في ٢٠٠٧/١/١١ م من قاعدة " فلماحيم " جنوب تل أبيب القمر التجسسي " أفق ٧ " وهو قمر يحمل كاميرا دقيقه تميز الأجسام بدقه، والتي ترى بوضوح تلك الأهداف التي يصل ارتفاعها عن الأرض أقل من ٧٠ سم من ارتفاع ٥٠٠ كم، ويحمل أجهزة أخرى، وسيشارك في التجسس على الدول العربية، وينضم إليهم قمر آخر يحمل رادار تصوير في أغسطس من نفس العام. وجدير بالذكر أن القمر يصنع بالكامل في إسرائيل وأيضا الصاروخ الذي أطلقه[٥٧]، وتتجه إيران حاليا إلى إطالة مدى صواريخها الإستراتيجية لبلوغ الفضاء بشكل مستقل[٥٨].

ونتساءل أين نحن من كل هذا ؟، وما هو دور مراكز البحث العلمي ومراكز الأبحاث الاستراتيجية والجامعات ووسائل الإعلام والمؤسسات العسكرية ؟، وهل لدينا إدراك بأهمية علوم الفضاء والفلك ومسألة عسكرة الفضاء ؟، وهل ندرك فوائدها في المجالات كافة ؟، والتي من أهمها الاتصالات والبث الإعلامي، والاستطلاع والاستكشاف، والمسح الجيولوجي والجغرافي والاستشعار عن بعد، والإنذار المبكر، ورصد الأحوال الجوية، ومتابعة البورصة وعقد الصفقات التجارية، والتحليل السريع، والحرب الإلكترونية (التصنت، والتشويش)، ومراقبة الصواريخ والجيوش والانفجارات، وتوجيه الصواريخ والقذائف، والتصوير، وتحديد المواقع الجغرافية، وأماكن الغواصات، والتطبيقات التي لا حصر لها في البحث العلمي[٥٩].

... إن الجيوش العربية في حاجة إلى إعادة تقييم للاستراتيجيات المتحكمة في تكوينها وإعدادها، والاهتمام بتحديثها وتسليحها وتدريبها على النحو المناسب للتحديات المعاصرة والمستقبلية، لتتحمل الأعباء الأمنية في الدفاع عن الوطن، ومواجهة الخلل في التوازن العسكري الذي ينعكس بدوره على ممارسات الدولة الداخلية والخارجية.